139

دراسات استراتيجية

عبدالوهاب الأفندي

أزمة دارفور

نظرة في الجذور والحلول الممكنة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أزمة دارفور

نظرة في الجذور والحلول الممكنة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراســات استراتيجيــة

أزمة دارفور
نظرة في الجذور والحلول الممكنة

عبدالوهاب الأفندي

العـدد 139

تصـدر عـن



مركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-1203

ISBN 978-9948-14-007-8

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

هناك تساؤلات متناقضة تطرح حول الأزمة التي تفجرت في إقليم دارفور السوداني في عام 2003؛ فمن جهة يتساءل الكثيرون: لماذا اكتسبت الأزمة هذا الزخم العالمي في وقت قياسي لم تحظ بمثله أزمة مماثلة؟ فالقضية الفلسطينية التي تؤرق ضمير العالم لأكثر من ستة عقود لم تحظ باهتمام جماعي مماثل من قبل كل الدول الكبرى، كما لم تشكل مسرحاً يتسابق في مضمار تأييده رموز الأدب والعلم والثقافة والفن ونجوم السينما والغناء الغربيون، على غرار ما يفعلون اليوم في قضية دارفور. كما تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية أزمة مستفحلة ظلت تتصاعد لأكثر من عقد، راح ضحيتها ما يزيد على ثلاثة ملايين قتيل وملايين المشردين؛ إلا أنها مع ذلك لم تثر ما أثارته دارفور. وحتى في جنوب السودان نفسه، فإن أزمته التي اشتعلت أربعة عقود، مخلفة أكثر من مليوني قتيل وأربعة ملايين مشرد، لم تحظ باهتمام دولي مماثل، ولم يصدر في شأنها قرار واحد من مجلس الأمن؛ في حين صدر بحق أزمة دارفور ثلاثة عشر قراراً خلال ثلاثة أعوام (مع العلم أن حصيلة هذه الأزمة تقدر بحوالي مائتي ألف قتيل ومليوني مشرد، مع الأخذ في الاعتبار الشكوك حول دقة ومصداقية الإحصاءات).[1]

ولابد هنا من التذكير أن أزمة دارفور تفجرت بالتزامن مع غزو العراق، وأن هناك وجوه شبه بين الأزمتين. فكما يقول محمود ممداني أستاذ علم الاجتماع بجامعة كولومبيا في نيويورك «إن التشابه بين العراق ودارفور مذهل؛ فتقديرات القتلى المدنيين خلال الأعوام الثلاثة الماضية تتشابه،

والقتلة هم في الحالين قوات شبه نظامية ذات صلة وثيقة بالقوات النظامية التي يقال إنها المصدر الرئيسي لتسليحهم، والضحايا في الغالب يستهدفون بسبب الانتماء لمجموعة معينة وليس لذواتهم. ولكن العنف في المكانين يطلق عليه تسميات مختلفة؛ ففي العراق نسمع أن هناك عملية تمرد ومكافحة التمرد، بينما يطلق على ما يجري في دارفور إبادة جماعية».[2]

ومن جهة أخرى، هناك تساؤلات تثير نقاطاً مقابلة من قبيل: لماذا نسي العالم بسرعة أزمة دارفور التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها أسوأ كارثة إنسانية؟ ولماذ لم تتخذ الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية خطوات عملية للتصدي للأزمة، علماً أنها هي من بادر إلى وصف ما يحدث في دارفور بأنه إبادة جماعية؟

يمكن أن تقود هذه الأسئلة (ومحاولات الإجابة عنها) إلى فهم الأبعاد المتعددة في قضية دارفور، التي غدت من أكثر أزمات العالم تعقيداً، لكنها في الوقت نفسه من أسهلها فهماً؛ لأنه ليس من العسير تحديد العوامل التي قادت إليها، لكن هذا لا يعني أن الحلول المتاحة لحلها بالسهولة نفسها.

عندما قدم لويس مورينو أوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/ يوليو 2008 طلبه للمحكمة بإصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير بتهمة ارتكابه في دارفور جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب؛ فإنه بهذا الطلب لم يرس فقط سابقة توجيه اتهام إلى رئيس دولة وهو في السلطة، بل إنه أيضاً غير ديناميات الصراع في السودان وما حوله. فقد ووجه القرار برفض قطاعات

سودانية واسعة، بما في ذلك كثير من المعارضين والحركة الشعبية، الشريك الأصغر في الحكم، إضافة إلى إجماع عربي - أفريقي نادر على الرفض عبرت عنه الجامعة العربية وأجهزة الاتحاد الأفريقي. ورغم عدم الوضوح الذي يلف مواقف الدول الغربية الكبرى من هذا الطلب، إلا أن مورينو أوكامبو أفصح عن تذمره من مواقف بعض هذه الدول، ومعها كبار دبلوماسيي الأمم المتحدة، فقد كشفت تصريحاته في مقابلة مع مجلة **تايم** الأمريكية بُعيد إعلان طلبه للمحكمة أن الدول الغربية شجعته في عام 2005 على توجيه تهمة الإبادة الجماعية للرئيس البشير، لكنها غيرت رأيها الآن وأخذت تتهمه بأن طلبه هذا سيؤدي إلى حمام دم في دارفور.[3]

وهذا هو في الحقيقة بيت القصيد في القضية التي أثارها مورينو أوكامبو، حيث صرح في المقابلة نفسها بأن الحكومات الغربية كانت في السابق تؤيد تغيير النظام في السودان، ولكنها الآن رأت أن تتعامل معه. ومن الصعب تفهم كيفية القبض على رئيس دولة ومحاكمته دون الإطاحة بنظامه أو شن حرب على البلاد، فلم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية تقديم الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين للمحاكمة لو لم تقم بغزو العراق.

وتطرح هذه التعقيدات سؤالاً جوهرياً: هل تكون الأولوية للعدالة أم للسلام في النزاعات القائمة؟ كبار مسؤولي الأمم المتحدة، والكثير من المنظمات الحقوقية والمسؤولين في الغرب، يرون أن العدل والسلام لا ينفصلان ولكن مع وجود خيارات؛ فلو أن السود في جنوب أفريقيا أصروا على محاسبة كل مسؤول عن جرائم الفصل العنصري واسترداد كل الحقوق

التي اغتصبت منهم، لما حل السلام في تلك البلاد. وبالمثل لو أصر الجزائريون على اعتقال ومساءلة من ارتكب المجازر في حقهم لكانت حربهم مع فرنسا ماتزال مستمرة حتى اليوم.

لكن مورينوأوكامبو يؤكد أن هذه التعقيدات الدبلوماسية ليست من شأنه، وأنه مكلف بمهمة قانونية سينفذها بغض النظر عن النتائج. ويضيف أن إصرار الدبلوماسية الدولية على إرسال قوات حفظ سلام إلى دارفور لن يحل المشكلة؛ لأنه «إذا كان مشعلو الحرائق يتولون المسؤولية فإن أي عدد من رجال الإطفاء لن يكون كافياً».[4]

وكان مورينو أوكامبو قد استصدر من المحكمة الجنائية الدولية في شباط/ فبراير 2007 أمراً قانونياً يقضي بالقبض على مسؤولين سودانيين أحدهما الوزير أحمد هارون، الذي كان يشغل حينها وزير دولة في وزارة الخارجية وأصبح اليوم يشغل وزير دولة للشؤون الإنسانية، والثاني هو علي كوشيب، المتهم بأنه أحد قادة المليشيات المعروفة بالجنجويد. ولكن بعد رفض الحكومة السودانية تسليم أي منهما قرر المدعي العام أن يتخذ خطوة تصعيدية تمثلت في المطالبة بتوقيف الرئيس نفسه، وأوضح في هذا الطلب أن لديه أدلة ومبررات وصفها "بالمعقولة"، تدفعه إلى الاعتقاد بأن البشير يتحمل مسؤولية جنائية إزاء تهم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وأنه «قد دبر ونفذ خطة لتدمير جزء كبير من مجموعات الفور، والمساليت والزغاوة» بدوافع عرقية.[5]

وبالإضافة إلى الإشكال القانوني في إثبات تهمة الإبادة الجماعية، فإن كثيراً من المراقبين، بمن فيهم بعض منتقدي الحكومة، يرفضون هذه التهمة. ولكن الإشكال - كما ذكرنا - ليس إشكالاً قانونياً بل إشكالاً عملياً؛ فهل مورينو أوكامبو - ومن ورائه المجتمع الدولي - على استعداد للقبول باستمرار الحرب في دارفور وتصعيدها وزيادة معاناة كل مواطني السودان إلى أن يتم إسقاط حكومة البشير واعتقاله، أم أن الأولوية لدى الجميع هي إحلال السلام؟

من الواضح أن الأولوية الدولية هي إحلال السلام، وقبل ذلك المحافظة على السلام الذي تحقق في الجنوب والذي يعتبر الرئيس البشير أحد أركانه. وليس هناك استعداد لدى أي جهة لعمل دولي عسكري أو غير عسكري للضغط لإسقاط الحكومة. وإذا كان هذا هو الخيار الأمثل، فإن السؤال المهم: كيف يمكن أن يتحقق السلام؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من إمعان النظر بعمق في الأسباب التي أدت إلى تفجر الصراع وأسهمت ولاتزال تسهم في تغذيته. وهذا هو تحديداً ما تطمح هذه الدراسة إلى تقديمه عبر تتبع جذور الأزمة البعيدة وأسبابها القريبة المباشرة؛ للإجابة عن الأسئلة المطروحة عربياً وعالمياً حول طبيعة الأزمة وأبعادها والأطراف المسؤولة عنها، ودور العوامل الداخلية والخارجية، إضافة إلى ملامح الحلول المتاحة لها.

وأود أن أشكر هنا كل من ساهم في إنجاح وإثراء هذه الدراسة، وعلى رأسهم الإخوة الذين تجاوبوا مع طلبي إجراء حوارات معهم، ممن ذكرت أسماؤهم أو لم تذكر، وكذلك كل من تفضل بالتعليق على مسودة هذه الدراسة.

تفجر أزمة دارفور

قبل الخوض في خلفيات الأزمة وجذورها، لابد من تحديد ملامحها وأسبابها القريبة؛ لأن الدخول في تفاصيل خلفياتها قد يخلق انطباعاً خاطئاً حول طبيعتها. فالحديث على سبيل المثال عن الأسباب البيئية والجفاف والتصحر قد يعطي الانطباع بأن صراع الموارد هو السبب الأقرب، وهو موقف يؤيده بعض أنصار التحليل الاقتصادي للأزمة من أمثال محمد سليمان محمد.[6] وبنفس القدر، فإن الحديث عن الصراعات العرقية والقبلية في الإقليم قد يعطي الانطباع الخاطئ بأن الأمر يتعلق بصراع قبلي-عرقي. كذلك قد يعطي الحديث عن العوامل الأجنبية والتدخلات الخارجية الانطباع بأن الأطراف الخارجية هي التي لعبت الدور المحوري في تطورات هذه الأزمة. ومع أن كلاً من هذه العوامل لعب دوراً مهماً في الأزمة، فإنه لم يكن بمفرده العامل الأساسي في تفجرها.

يرجع تفجر الأزمة في مطلع عام 2003 إلى سلسلة قرارات مترابطة اتخذتها ثلاثة أطراف سودانية (الحكومة، وحركة التمرد الجنوبية، وحركات سياسية في دارفور) خلال الفترة 1990-2002، بدأت بصراع تفجر داخل قطاع دارفور في الجبهة الإسلامية القومية التي كان جناحها العسكري قد استولى على السلطة في 30 حزيران/ يونيو 1989. وكان داوود يحيى بولاد، الزعيم الطلابي الإسلامي السابق قد اختير رئيساً لذلك القطاع في منتصف الثمانينيات، ولكنه استبعد من ذلك الدور إثر خلافات مالية وسياسية وتنظيمية جعلت بولاد ناقماً على قيادات الجبهة. وبلغت نقمة بولاد على

رفاقه في الجبهة أنه كان على وشك الانضمام للحزب الاتحادي الديمقراطي عشية انقلاب الثلاثين من يونيو.[7]

في عام 1990، وصل الخلاف إلى نقطة اللاعودة حين استبعد بولاد من كل المواقع في السلطة الجديدة، وقرر الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (حركة التمرد في الجنوب)، وقيادة حركة تمرد في دارفور. وبالفعل تحرك بولاد إلى دارفور في كانون الأول/ ديسمبر 1991 ضمن قوة من الجيش الشعبي يتولى القيادة العسكرية فيها القائد عبدالعزيز الحلو الذي كان يتولى قبل ذلك قيادة أحد قطاعات التمرد في منطقة جبال النوبة. وقد تم القضاء على تلك الحركة في وقت قياسي بعد أن استنفرت الحكومة مليشيا قبيلة بني هلبة العربية المسماة بالفرسان، حيث تم القضاء على التمرد واعتقل بولاد وأعدم في مطلع عام 1992.[8]

ونظراً لأن معظم مقاتلي حركة التمرد تلك كانوا من خارج دارفور، فإن التوتر الذي خلقته تلك الأحداث كان محدوداً، لكنه كان نذيراً بما سيحدث بعد ذلك. فقد قامت المليشيات والقوات الحكومية بحرق عدد من قرى قبيلة الفور التي ينتمي إليها بولاد بتهمة دعم التمرد،[9] كما تم تثبيت دور المليشيات العربية كمساند للحكومة في عملياتها العسكرية. وقد كان دور تلك المليشيات يقتصر حتى ذلك الحين على العمل في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب ودعم عمليات الجيش ضد متمردي الحركة الشعبية. وكان تسليح المليشيات العربية في كردفان ودارفور قد بدأ في منتصف الثمانينيات على يد حكومة رئيس الوزراء حينها الصادق المهدي (1986-1989) لصد هجمات التمرد على أقاليم

كردفان ودارفور، واستمر على يد حكومة الرئيس عمر البشير التي أطاحت حكومة المهدي المنتخبة. واتهمت تلك الميليشيات بارتكاب انتهاكات، منها خطف النساء والأطفال واسترقاقهم، ولئن كانت هذه الممارسات قد وقعت بالفعل أحياناً، إلا أن تلك التهم تم المبالغة فيها كثيراً.

في الوقت الذي استمرت فيه الحركة الشعبية في جهودها لتأجيج الصراع في دارفور، كانت الأزمة الداخلية في الحكم تتفاعل، حيث تفجرت أزمة في عام 1996 لدى اتخاذ قرار باستبدال الشفيع محمد أحمد، أمين عام المؤتمر الوطني (حزب السلطة) بالدكتور غازي صلاح الدين عتباني. فقد أحنق هذا القرار أعضاء الحزب من إقليم دارفور الذي ينحدر منه الشفيع، وظهرت بوادر تمرد على القيادة على خلفية اتهامات بتهميش أبناء دارفور في التنظيم والحكومة. وخلق هذا بدوره حالة من عدم الثقة بين القيادة وبعض أهل دارفور أدى خلال العامين التاليين إلى إقصاء عدد من أنصار الحركة الدارفوريين من مواقع قيادية؛ مثل أمين بناني نيو الذي أبعد من منصب مستشار الرئيس لشؤون السلام في عام 2001، الذي شكل في وقت لاحق مع وزيرين آخرين أقيلا أيضاً في ذلك العام، هما مكي علي بلايل (من جبال النوبة) ولام أكول (من الجنوب) حزباً معارضاً تحت اسم حزب العمل. وقد قادوا مظاهرة طلابية خرجت في مطلع حزيران/ يونيو 2001 للتنديد بتدهور الأوضاع في دارفور، وسلموا مذكرة لرئيس الجمهورية تطالب بمعالجة عاجلة للأوضاع.[10]

في عام 1999 وقع الانشقاق الكبير في الحزب الحاكم، وتم إقصاء الشيخ حسن الترابي زعيم الحزب ورئيس المجلس الوطني (البرلمان) من

السلطة بعد أن كان الرجل الأول فيها. وخلق هذا تصدعاً كبيراً في الحزب الحاكم، حيث انضمت جماعات من عضوية الحزب في دارفور إلى المؤتمر الشعبي الذي أنشأه الترابي لينافس به حزبه السابق (المؤتمر الوطني) الحاكم. وفي نفس تلك الفترة بدأت حملة إقصاء واسعة لإسلاميي دارفور المتهمين بالتعاطف مع المعارضة.[11]

إضافة إلى ذلك، وبتأثير من هذه التطورات، كان بعض أنصار الحكومة السابقين من أهل دارفور قد بدؤوا تجميع أنفسهم في تنظيم سري يسعى للدفاع عن مصالحهم. وتم إنشاء أول خلية سرية لهذه المجموعات في الفاشر عام 1993 للبحث في سبل إصلاح الحركة الإسلامية، تلا ذلك تأسيس خلايا أخرى كانت إحداها في الخرطوم عام 1997.[12] وأدت الجهود التي بذلتها هذه المجموعات بدءاً من عام 1997 إلى نشر وثيقة تحت اسم "الكتاب الأسود" عام 2000، شرح فيه أنصار هذا التيار ما وصفوه بعدم التوازن في تمثيل أبناء الأقاليم الغربية والجنوب في المناصب العليا للدولة منذ الاستقلال، واستئثار مجموعة من ثلاثة قبائل في وسط وشمال السودان بمعظم تلك المناصب.[13] وفي العام التالي قامت المجموعة بإرسال عدد من أفرادها إلى الخارج، كان بينهم الدكتور خليل إبراهيم، الذي عمل في مناصب عدة من بينها وزير صحة في إقليم دارفور ومستشار لحكومة الجنوب. وفي آب/ أغسطس 2001 أعلن إبراهيم في بيان أصدره من هولندا إنشاء حركة العدل والمساواة.[14]

في تطور مواز خلال الفترة نفسها كانت مجموعة أخرى من أبناء إقليم دارفور تنظم نفسها سراً لنشاط مماثل. فقد أخذ بعض أبناء قبائل الفور

والمساليت في إعداد مليشيات في قراهم عقب اندلاع حرب بينهم وبين القبائل العربية عامي 1987-1988. وبدأت هذه المليشيات تدخل تدريجياً في صدامات مع القوات الحكومية منذ عام 1995 بحجة أن الحكومة تدعم القبائل العربية.[15] وفي عام 1996 انعقد في الخرطوم اجتماع ضم المحامي عبدالواحد محمد نور مع أحمد عبدالشافي (الطالب في كلية التربية بجامعة الخرطوم وقتها) وعبده عبدالله إسماعيل (طالب دراسات لغوية)، وكلهم من قبيلة الفور. واتفق هؤلاء على مواجهة «الهجمات المتصاعدة للمليشيات العربية على قرى الفور». لكن بعد جمعهم الأموال من الداخل والخارج وشراء ذخيرة تم توزيعها على مليشيات الدفاع الذاتي، بدؤوا بطرح فكرة أن الحكومة هي العدو الفعلي وليست المليشيات العربية.[16] وبدأت هذه المجموعة في تعبئة الطلاب وغيرهم من الفور المقيمين في الخرطوم لدعم الجهد العسكري، وسعت للاتصال بمليشيات المساليت ولكنها لم تفلح؛ إلا أنها بالمقابل نجحت في تموز/ يوليو 2001 في الاتصال بمقاتلي قبيلة الزغاوة الذين كانوا قد بدؤوا بدورهم في إنشاء معسكرات تدريب منذ عام 1998. وهكذا تم إنشاء التحالف الذي بدأ عملياته في صيف عام 2002، قبل أن يعلن عن نفسه في مطلع عام 2003 باسم جبهة تحرير دارفور ثم جيش تحرير السودان.[17]

وعندما تهيأت الوسائل والبنية التنظيمية لشن الحرب في دارفور، بدأ المتمردون مساعيهم لتوسيع الدعم السياسي الداخلي والبحث كذلك عن الدعم الخارجي الذي لا تقوم الحروب بدونه. داخلياً تم الاتصال بالتحالف الفيدرالي السوداني الذي يرأسه حاكم دارفور الأسبق أحمد إبراهيم دريج (من

قبيلة الفور). وقد أبدى نائبه شريف حرير، وهو عالم أنثروبولوجيا يقيم في النرويج وينتمي إلى قبيلة الزغاوة، تعاطفاً ودعماً للحركة، إلا أن دريج نفسه رفض تأييد فكرة العمل المسلح، مما أدى إلى انشقاق حرير وانضمامه إلى حركة التمرد فيما بعد.[18] وبنفس القدر اتجه المتمردون إلى تشاد وزعيمها إدريس ديبي الذي ينتمي بدوره إلى قبلية الزغاوة طلباً للدعم، حيث إن قطاعاً كبيراً من أفراد قبيلة الزغاوة الدارفوريين كانوا قاتلوا إلى جانب إخوانهم من زغاوة تشاد بزعامة إدريس ديبي في حربه ضد نظام حسين هبري، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عادوا إلى السودان؛ إما لخلافهم مع ديبي بعد اغتيال وزير دفاعه عباس كوتي الذي ينتمي إلى فرع كوبي من قبيلة الزغاوة؛ وإما لأنه قام بتسريحهم من الجيش تحت إلحاح المانحين الدوليين الذين دعوا إلى تخفيض الجيش التشادي. وقد ظن الثوار الجدد في دارفور أن علاقة القربى ستدفع بديبي لدعم التمرد في غرب السودان، لكنه علم أن تحركاً مثل هذا سيفتح عليه أبواب التدخل السوداني فرفض الاقتراح.[19] إلا أن أريتريا التي طالما سعت بكل الوسائل إلى تقويض النظام السوداني، أو على الأقل الضغط عليه من أجل فك تحالفه مع أثيوبيا، سارعت دون تحفظ إلى دعم التمرد؛ ومن ثم أصبحت العاصمة الأريترية أسمرا هي ملتقى المتمردين المفضل.

في كانون الثاني/ يناير 2003 التقى وفد من المتمردين بزعيم الجيش الشعبي جون قرنق الذي سارع إلى دعم التحرك ونصحهم بأن يغيروا الاسم من جبهة تحرير دارفور إلى جيش وحركة تحرير السودان، وهو ما تم بالفعل. وقد تمت صياغة بيان الحركة الجديدة في رمبيك عاصمة جون قرنق في جنوب

السودان، كما قام الجيش الشعبي بإرسال شحنات من الأسلحة وضباط لتدريب مقاتلي دارفور وإسنادهم.[20]

بعد اكتمال هذه الترتيبات قامت الحركة بشن أول عملية لها، حيث احتلت مدينة قولو في منطقة جبل مرة في شباط/ فبراير 2003، والإعلان عن نفسها باسم جبهة تحرير دارفور. وبعد الهجوم بأيام أعلن عبدالواحد نور في اتصال هاتفي بوسائل الإعلام تغيير اسم الحركة إلى حركة وجيش تحرير السودان، وقال إنها معنية بمشكلات وقضايا المهمشين في كل أنحاء السودان. وعقب احتلال قولو، أعلنت حركة العدل والمساواة بدورها بدء العمل المسلح، وذلك في هجوم على موقع حكومي بالقرب من كبكابية والاستيلاء على ثلاث سيارات.[21] وهكذا انطلقت شرارة التمرد في دارفور.

رد فعل الحكومة

يمكن القول إن رد فعل الحكومة، وليس هجوم التمرد، هو الذي أعطى أزمة دارفور شكلها وحجمها الحاليين. فقد اجتهد الحزب الحاكم منذ حزيران/ يونيو 1989 لاحتواء نزاعات دارفور التي كانت تشكل هاجساً أمنياً وسياسياً واقتصادياً. لكن انتشار العنف وانعدام الأمن في دارفور جعلا من العسير مواصلة التبادل التجاري وتأمين الطرق لنقل الأغذية. وتعاظم القلق حين تعرض الإقليم لشبح مجاعة جديدة عام 1991؛ حينها وجدت الحكومة ومنظمات الإغاثة صعوبة كبيرة في نقل المؤن إلى الإقليم ومناطقه المختلفة.

ولا يفوتنا التنبيه هنا إلى أن الحكومة حققت نجاحاً كبيراً أول عهدها حين تم الإعلان في تموز/ يوليو 1989 عن نجاح مؤتمر الصلح بين القبائل العربية والفور وإنهاء الحرب التي اشتعلت بين الطرفين عام 1987. وفي عام 1992 تم تعيين اللواء الطيب إبراهيم محمد خير، أحد الضباط المقربين من الرئيس البشير حاكماً لدارفور، حيث قام خلال عهده بحملة للقضاء على عصابات النهب المسلح التي كانت تهدد الأمن في الإقليم.

وظل الإقليم في حالة استقرار نسبي حتى عام 1994 حين أعلنت الحكومة عن المرحلة الثانية من تطبيق النظام الفيدرالي الذي أعلنته عام 1991، وذلك بتقسيم إقليم دارفور إلى ثلاث ولايات؛ هي شمال وغرب وجنوب دارفور. إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة قامت بتطوير نظام الإدارة الأهلية، فأدخلت ألقاباً جديدة مثل لقب "أمير" لزعماء القبائل. وقد اشتكت قبيلة الفور من أن التقسيمات الجديدة جعلت الفور أقلية في كل من الولايات الثلاث، بينما احتجت قبيلة المساليت على تعيين ثمانية أمراء من القبائل العربية في المنطقة المعروفة بدار مساليت، مقابل خمسة فقط من قبيلتهم، مما قد يعني أن القبائل العربية ستتمكن من انتخاب السلطان في المنطقة، الذي حددت فترة ولايته في النظام الجديد بسبع سنوات، وهو ما احتج عليه المساليت أيضاً.[22]

نتيجة لهذه التطورات اتهمت القبائل الأفريقية الرئيسية (الفور والزغاوة والمساليت) الحكومة بالانحياز للعرب في التناوش المستمر بين الطرفين. وتعززت تلك الاتهامات حين تدخلت القوات الحكومية ضد المساليت بعد

مقتل أحد زعماء القبائل العربية خلال مواجهات مع المساليت في كانون الثاني/ يناير 1999.[23] وقد أدى هذا إلى تسارع عسكرة المنطقة وتعزيز دور المليشيات القبلية التي بدأت تلعب دوراً متزايداً في الصراع.

من هنا يمكن اعتبار تفجر الصراع في دار مساليت نقطة فاصلة في هذا الصراع، لأنها كانت أول مرة يتم فيها استنفار الرأي العام الدارفوري بصورة غير مسبوقة وفي إجماع لافت؛ كما رفع أهل الإقليم مذكرة إلى رئيس الجمهورية مطلع آذار/ مارس 1999، حملت توقيع أكثر من 1300 شخصية دارفورية من المقيمين في العاصمة القومية، ويمثلون معظم ألوان الطيف السياسي والقبلي في الإقليم. وحمّلت هذه المذكرةُ الحكومةَ لأول مرة، وبصورة مباشرة، مسؤولية تدهور الأوضاع عبر إهمال التنمية وعدم الجدية في تطبيق الحكم اللامركزي وتكريس القبلية. وطالبت كذلك بتصحيح الأوضاع عبر تأهيل المؤسسات العسكرية والمدنية وإعادة النظر في الحكم الاتحادي بما يناسب خصوصية دارفور، وعقد مؤتمر تداولي لمناقشة أوضاع الإقليم.[24]

ومع بدء تصاعد الهجمات عام 2002، اتبعت الحكومة عدة استراتيجيات لاحتواء الأزمة، بدءاً بالرد العسكري في حصار مواقع المتمردين في منطقة جبل مرة، وقصفهم بالطائرات. إضافة إلى ذلك قامت الحكومة بحملة اعتقالات شملت عبدالواحد نور الذي كان مقيماً في مدينة زالنجي غرب دارفور. وعلى صعيد محاولات الحل السلمي قامت عدة مبادرات، منها مؤتمر للنواب البرلمانيين من قبيلة الفور في مدينة نيرتيتي قرب جبل مرة في آب/ أغسطس 2002، حيث جرت اتصالات مع المتمردين وتم إصدار نداء يدعو إلى وقف

العمليات العسكرية ويطالب الحكومة بتنفيذ الاتفاقات السابقة والتصدي للاعتداءات على قرى الفور.[25] وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه انعقد مؤتمر في مدينة كاس جنوب دارفور تحت رعاية والي جنوب دارفور اللواء صلاح الغالي بعنوان "مؤتمر التعايش السلمي بين قبائل جبل مرة"، وصدرت عنه توصيات تحمل مطالب القبائل العربية.

وفي نفس الإطار كذلك أجرى الفريق إبراهيم سليمان، والي شمال دارفور ورئيس أركان الجيش السابق محاولات للتفاوض مع المتمردين، كما أمر باعتقال موسى هلال زعيم قبيلة المحاميد العربية، وأحد المتهمين بقيادة المليشيات العربية، الذي تم إرساله فيما بعد إلى سجن بمدينة بورسودان شرق السودان لتهدئة الأوضاع.[26] وفي الخرطوم قامت مجموعات من أبناء دارفور بعدة مبادرات للوساطة لإنهاء النزاع، بدأت بمذكرة وقع عليها 1300 من شخصيات دارفور ورفعت إلى رئيس الجمهورية في آذار/ مارس 1999؛ وتواصلت تلك المبادرات كما سنرى فيما بعد.[27]

وفي هذه الأثناء شهدت الجبهات العسكرية تصعيداً كبيراً، بدأ -كما ذكرنا سابقاً- بالهجوم على قولو في شباط/ فبراير 2003 والإعلان رسمياً عن قيام حركات التمرد المسلحة، وأعقب ذلك في آذار/ مارس الهجوم على مدينة الطينة على الحدود بين تشاد وولاية شمال دارفور. لكن أكبر ضربة وجهت للحكومة جاءت في فجر يوم 25 نيسان/ إبريل من ذلك العام، عندما قامت قوة مشتركة من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بالهجوم على مدينة ومطار الفاشر عاصمة شمال دارفور. ونجحت القوات المهاجمة خلال

المعارك التي استمرت سبع ساعات في تدمير أربع طائرات عسكرية وقتل عشرات الجنود، إضافة إلى أسر حوالي ثلاثين من الضباط والجنود، بينهم الفريق إبراهيم بشرى إسماعيل قائد القاعدة الجوية.[28]

كان هذا التصعيد، والفشل المستمر للقوات الحكومية في التصدي للمتمردين الذين انتصروا في أربع وثلاثين مواجهة بين الطرفين (وفشلوا في أربع فقط)، إيذاناً بتغيير شامل في استراتيجية الحكومة واعتماد الحل العسكري الشامل. وقد تم التمهيد لذلك بإبعاد والي شمال دارفور الفريق ابراهيم سليمان الذي كان من دعاة الحل السلمي، وتعيين عثمان محمد يوسف مكانه. وفي الوقت نفسه تم إطلاق سراح موسى هلال (الذي نقل من سجن بورسودان إلى الاعتقال المنزلي في الخرطوم) ثم السماح له لاحقاً بالعودة إلى دارفور. كما قامت الحكومة بالاتفاق مع عدد من المليشيات القبلية ودعمها بالمال والسلاح والتنسيق بينها وبين الجيش وقوات الدفاع الشعبي. وتولى جهاز الأمن والمخابرات الوطني والاستخبارات العسكرية تنسيق العمليات في دارفور.[29]

وابتداءً من صيف عام 2003 قامت القوات الحكومية وسلاح الطيران بالتعاون مع المليشيات بتحرك منهجي لـ "تنظيف" مواقع الثوار ومعاقلهم في مناطق جبل مرة ودار مساليت. وأدى هذا التصعيد إلى نزوح مئات الآلاف من هذه المناطق؛ حيث اتهمت القوات الحكومية ومليشيات الجنجويد باستهداف المدنيين دون تمييز، وارتكاب فظائع أخرى مثل حرق

المنازل وقتل النساء والأطفال وعمليات الاغتصاب المتكررة للنساء.[30] ورغم اعتراف الحكومة في تقرير رسمي صدر عام 2006 بوجود مثل هذه التجاوزات، إلا أنها أضافت أن جميع الأطراف شاركت في الانتهاكات، وأن حجم الانتهاكات، مثل عدد القتلى، مبالغ فيه. ويؤكد التقرير أن عدد القتلى من الطرفين لم يتجاوز عشرة آلاف، أي أقل بكثير من تقدير المنظمات الدولية وجماعات حقوق الإنسان لعدد القتلى بمئتي ألف (بمن فيهم من ماتوا بسبب الأمراض والجوع).[31]

وأخلص مما سبق إلى أن السبب المباشر في تفجر الأزمة والحجم الذي أخذته يعود إلى طبيعة التعامل السياسي مع التراكمات السابقة المتمثلة في تدهور البيئة وتصاعد الصراعات العرقية مع دخول عوامل خارجية متشعبة. بتعبير آخر، يمكن أن يقال إن فقدان الدولة دورها كحَكَم في الصراعات المحلية وتحولها إلى طرف فيها أدى إلى تفجر المشكلة، كما أن استرتيجية استخدام المليشيات القبلية كأداة لفرض سلطان الدولة ساهم في التصعيد وخروج الأمر عن السيطرة.[32]

خلفيات الصراع: الجغرافيا والتاريخ

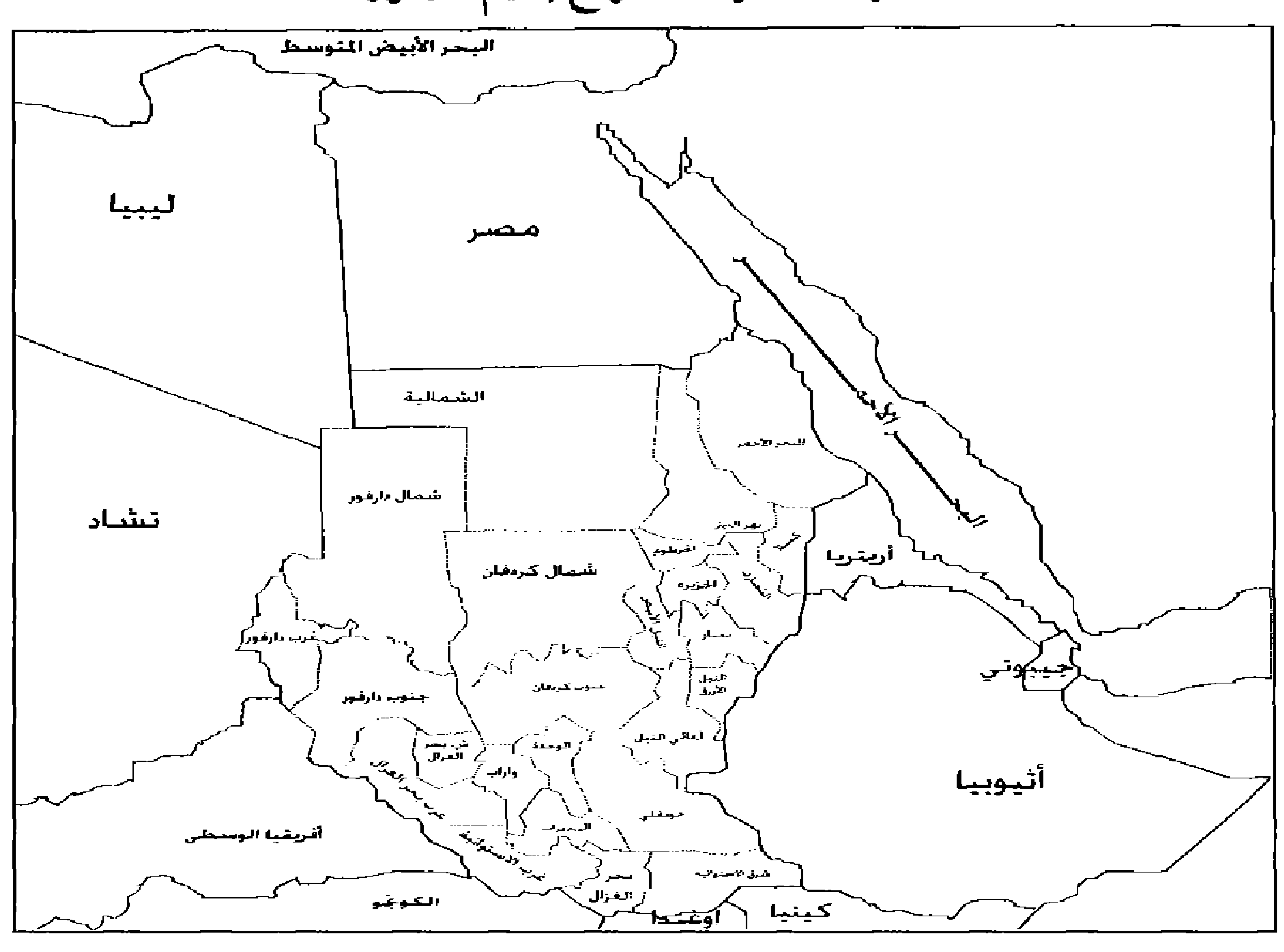
الموقع والمناخ

يتمتع إقليم دارفور بموقع فريد جعله مركزياً وهامشياً في الوقت نفسه؛ فالإقليم يقع غرباً على هامش السودان ومنطقة شرق أفريقيا، وعلى طرف الصحراء الكبرى، وعلى هامش أفريقيا الاستوائية. ولكن هذا الوضع

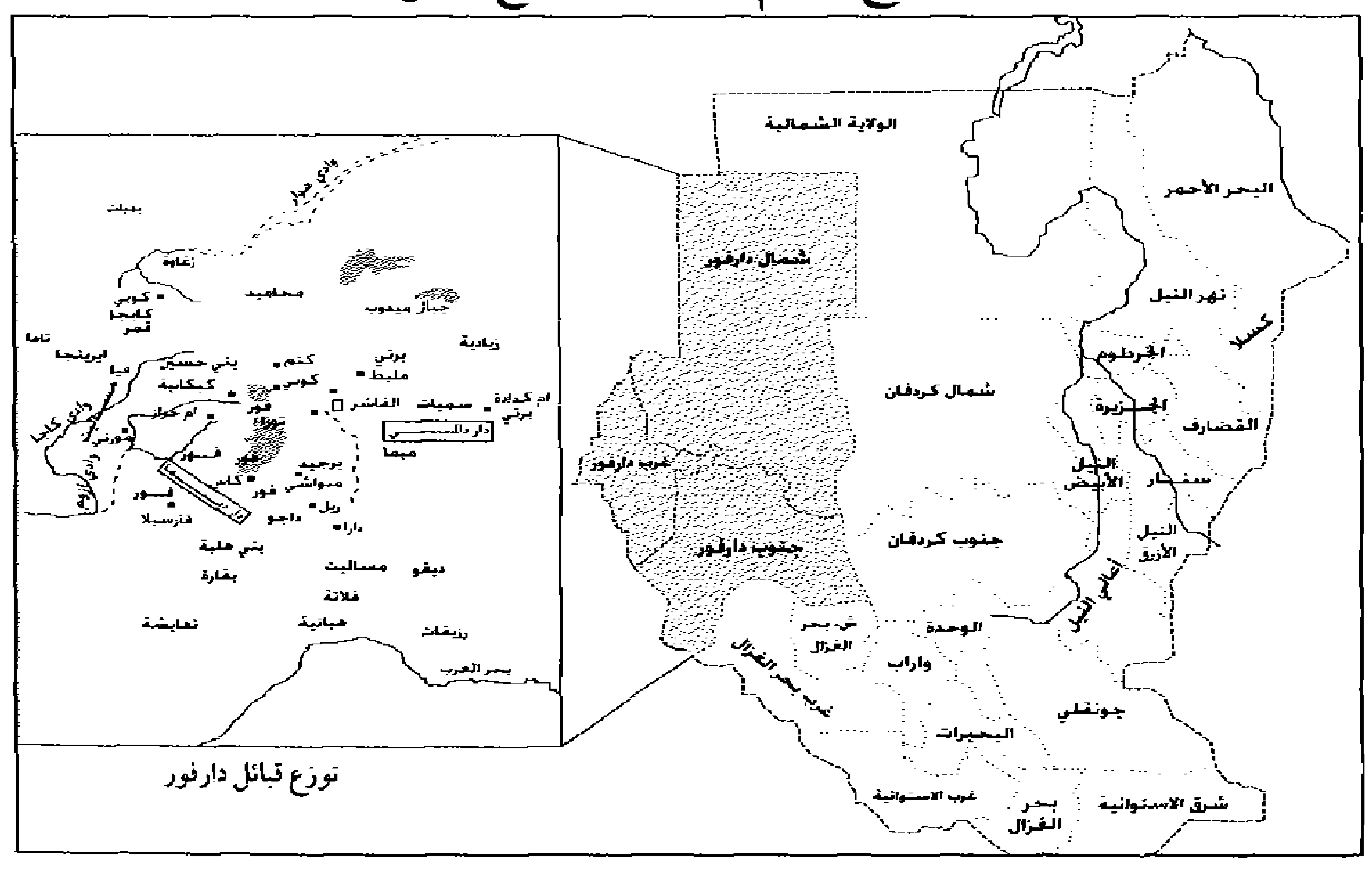
الملتبس والهامشي جعل دارفور تحتل موقعاً وسطياً وتصبح ملتقى طرق بين كل هذه المناطق. فمن جهة ظلت لقرون معبر الحجاج والمسافرين من غرب أفريقيا إلى شرقها؛ كما عرفت بطريقها المباشرة إلى مصر عن طريق "درب الأربعين" المشهور، الذي كان ينقل من التجارة بين مصر ودارفور أضعاف ما تنقل الطرق الأخرى بين مصر وبقية أنحاء السودان. ولهذا السبب كانت أيضاً الموقع المختار لنشأة بعض أقدم الممالك في المنطقة.

تبلغ مساحة إقليم دارفور حوالي خمسمئة ألف كيلومتر مربع، (أي قرابة خمس مساحة السودان)، وهي تعتبر جغرافياً امتداداً لمنطقة الساحل (والأصح السهل) ذات الطبيعة الصحراوية وشبه الصحراوية إضافة إلى مناخ السافانا في جنوبها، حيث يتراوح معدل هطل الأمطار بين 700 ملم في العام في أقصى الجنوب، وقد تصل 1000 ملم في بعض مناطق جبل مرة، ونحو عشر هذا المعدل في أقصى الشمال. ويمكن تقسيم الإقليم إلى ثلاث مناطق رئيسية متميزة بيئياً، تقيم في كل منها مجموعة سكانية مرتبطة بها ومتميزة في أسلوب معيشتها؛ ففي أقصى الشمال نجد أكثر من ثلث الإقليم الشمالي منطقة صحراوية جرداء لا تصلح للسكنى، ويقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 80 ملم في السنة، بينما يتراوح المعدل بين 80-200 ملم على حافة الصحراء، حيث تقيم قبائل الزغاوة المعتمدة على رعي الإبل، خاصة في المناطق الرعوية التي تكثر بها حشائش الجزو. وتتعايش مع الزغاوة قبائل عربية من رعاة الإبل (الأبالة) مثل المهيريا والعريقات والمحاميد.[33]

خريطة السودان وموقع إقليم دارفور



خريطة توضح أقاليم السودان وتوزع قبائل دارفور



المصدر: إعداد الدكتور أزهري مصطفى، المحاضر في قسم الآثار بجامعة الخرطوم، بالتعاون مع المؤلف.

أما الوسط، وهو يستوعب معظم مساحة دارفور، فهو عبارة عن هضبة يتراوح ارتفاعها بين ألفين وثلاثة آلاف قدم فوق سطح البحر، وتتوسطها مرتفعات بركانية أبرزها جبل المرة الذي يصل ارتفاعه إلى أكثر من تسعة آلاف قدم، مما يعطيه مناخاً متميزاً يصلح لزراعة الكثير من الغلال والفواكه، إضافة إلى أن الأمطار التي تهطل عليه توفر أهم الأنهار الموسمية في الإقليم. ويبلغ امتداد جبل مرة لأكثر من مئة وعشرين كيلومتراً من شماله إلى جنوبه، ومساحته 100 ألف كيلومتر مربع.[34] وتشكل تضاريس جبل مرة الوعرة ملجأً حصيناً ضد الهجوم الخارجي. وتعتبر المنطقة حول جبل مرة وفي دار مساليت الواقعة بين المرتفعات والحدود مع تشاد من أكثر المناطق خصوبة ووفرة ماء، وهي أيضاً من أكثر المناطق كثافة بالسكان خارج المدن. وهناك إلى الشرق جبال الميدوب التي يبلغ ارتفاعها أكثر من خمسة آلاف قدم ولكنها لا تتمتع بنفس المزايا الطبيعية.[35] وغالب سكان هذه المنطقة من قبائل غير عربية، أبرزها الفور والمساليت، إضافة إلى البرتي والبرقو والتاما والتنجر والبرقيد.[36]

إلى الجنوب والشرق يقع حزام السافانا حيث تنتشر أشجار المناطق الجافة وتتاح الزراعة المطرية والمروية في مناطق القيزان (التلال الرملية)، للدخن والذرة؛ الغذاء الرئيسي للسكان، إضافة إلى الخضراوات وبعض الفواكه، خاصة البطيخ. وفي أقصى الجنوب توجد مناطق السافانا ذات الأمطار الغزيرة حيث تقيم قبائل البقارة (رعاة البقر) ذات الأصل العربي مثل الرزيقات والمسيرية والتعايشة والهبانية.[37]

وبينما يجنح البعض إلى تصنيف سكان دارفور على أساس عرقي (العرب وغير العرب)، أو على أساس سبل كسب العيش (البقارة، الأبالة، المزراعين، سكان المدن)، أو على أسس لغوية-ثقافية (العرب، المستعربون، المستعربون جزئياً، غير العرب)، يرى محمد سليمان أن من المناسب اعتماد تصنيف يجمع بين الأصل العرقي والوظيفي، مقسماً السكان إلى رعاة-عرب (الأبالة والبقارة)، ومزارعين-أفارقة، وسكان المدن.[38] لكن هذا التقسيم يخلق إشكالية أن الزغاوة هم من الرعاة ولكنهم لا يعتبرون أنفسهم عرباً. ومهما يكن، فإن التقسيمات والتصنيفات تحتاج إلى مراجعة باستمرار، وإن كان التقسيم الأهم هو ذلك القائم بين الرعاة من جهة والمزارعين المستقرين من جهة أخرى، لأن هذا التمايز كان الأساس لبدء الصراع.

فقد شهدت المنطقة تغيرات مناخية ذات أثر بعيد، بدءاً بالجفاف والمجاعة اللذين ضربا المنطقة عام 1973، مما أدى إلى نزوح الكثيرين من بعض مناطق شمال دارفور إلى غير رجعة. وكان ذلك بذرة بداية التنازع على الأرض، خاصة مع الرعاة الرحل الذين أخذوا يجدون صعوبة متزايدة في ارتياد المراعي التقليدية في موسم الجفاف بسبب التزاحم على الأراضي الخصبة. وتفاقمت المشكلة بعد مجاعة عام 1984 والجفاف الذي ضرب الإقليم والمنطقة عام 1991. وهناك تغيرات أخرى مثل: تزايد نزوح مئات الآلاف من تشاد باتجاه دارفور نتيجة للحروب هناك، ومشكلات بيئية، والتزايد الطبيعي للسكان؛ إذ تضاعف سكان الإقليم أكثر من ست مرات منذ بداية القرن العشرين ليبلغ حوالي ستة ملايين حسب آخر إحصاء

سكاني، وتزايد كذلك عدد الحيوانات مما كثف الضغط على الموارد المائية والغذائية المحدودة في الإقليم.[39]

سلطنة الكيرة وتبلور هوية دارفور

بدأت هوية إقليم دارفور الحالي في التشكل مع نشأة سلطنة الكيرة من قبل فرع الكنجارا من قبيلة الفور في مطلع القرن السابع عشر (بين عامي 1611 و1635). وهناك روايات غامضة ومتضاربة عن نشأة هذه السلطنة، ولكنها تجمع على دور لشخص اسمه أحمد المعقور، من أصل عربي، وفي إحدى الروايات أنه ينتمي إلى قبيلة بني هلال، جاء لاجئاً بعد شجار مع أسرته، وتزوج من الأسرة الحاكمة، وأنجب ابناً اسمه دالي هو جد سلاطين الفور. وتجمع الروايات أيضاً على أن سلاطين الكيرة انتزعوا الملك من سلاطين التنجر الذين خلفوا بدورهم سلاطين الداجو. ولا توجد معلومات مفصلة عن تاريخ وأحوال كلتا المملكتين السابقتين سوى مراجع متناثرة في المصادر التاريخية ومعلومات مشتتة في الروايات الشفهية. كما تشير بعض الروايات إلى حضور العامل الإسلامي في الثورة على مملكة التنجر التي لم تكن تدين بالإسلام.[40]

ويعد السلطان سليمان سولونق (1660-1680) الشخصية الأبرز في نشأة هذه السلطنة، حيث جعل الإسلام دين الدولة الرسمي، وبدأت السلطنة في عهده تتوسع في كل الاتجاهات، وأخضعت لسلطانها قبائل الزغاوة والمساليت والبرقد وغيرهم. كما دخلت السلطنة في مواجهات متكررة مع جارتها إلى الغرب مملكة وداي، ولم تفلح أي من المملكتين في الاستيلاء على

الأخرى، رغم نجاح مملكة الكيرة في أن تضم إليها مملكة المسبعات في عهد السلطان محمد تيراب (1753–1786)، أحد أهم سلاطين الفور.[41]

إلا أن السلطنة ظلت تواجه تحديات متشابكة، أبرزها الصراعات الداخلية المستمرة حول الخلافة، التي كثيراً ما كانت تسفر عن حروب أهلية أو صراعات دموية بين أفراد العائلة. أما التحدي الخارجي الأبرز فظهر مع طلائع الحداثة وظهور الأسلحة النارية الحديثة التي لم تجد المملكة سبيلاً إلى حيازتها لأسباب مالية وعملية، وأيضاً للحظر الخارجي الذي فرضته السلطة التي أسسها محمد علي باشا حاكم مصر بعد احتلال جيوشه السودان عام 1821، وانتزاعه كردفان من السلطنة وضمها إلى سلطته الجديدة.[42]

إضافة إلى ذلك فإن سلطنة الفور دخلت في صراع عنيف مع قبائل البقارة إلى الجنوب حول تجارة الرقيق التي اكتسبت أهمية متزايدة مع قيام الحكم التركي- المصري الذي كان جلب الرقيق أحد أبرز أهدافه،[43] وواجهت السلطنة صعوبات جمة في إخضاع البقارة، ومشكلات أخرى أكثر حدة من قبل التجار المغامرين الذين أنشؤوا جيوشاً خاصة ومعسكرات لتجميع الرقيق وتصديرهم إلى الخارج. وكان الزبير باشا رحمة، أحد أبرز هؤلاء التجار، هو من أطاح السلطنة بعد خلافات حول السيطرة على تجارة الرقيق. فقد غزا الزبير دارفور على رأس جيش من سبعة آلاف من أعوانه ومماليكه مطلع عام 1874، وتمكن بعد عدة معارك من هزيمة جيوش السلطان إبراهيم قرض وقتله في معركة حاسمة قرب منواشي.[44]

ولم ترق هذه التحركات للسلطات المصرية، فقام الخديوي إسماعيل بإصدار تعليمات إلى حاكم عام السودان إسماعيل أيوب ليعلن الحرب على السلطان قرض. ورغم وصول قوات أيوب إلى الفاشر بعد انتهاء المعارك في منواشي، إلا أن الحاكم العام باشر فرض سلطانه على الإقليم، مما أغضب الزبير الذي سافر إلى مصر ليحتج عند الخديوي، ويطلب منه تعيينه والياً على دارفور، التي زعم أنه إنما غزاها باسم الخديوي، ولكن الخديوي استبقاه في مصر ولم يسمح له بالعودة إلى السودان حتى عام 1903.[45]

ولم تنعم الإدارة المصرية كثيراً بنصرها في غرب السودان؛ لأن دارفور ظلت في ثورة مستمرة على النظام الجديد. فمن جهة نظم سلاطين الفور ثورات على ثلاثة من مدعي السلطنة، كان آخرهم علي دينار الذي ظل يقود المقاومة حتى بعد سقوط الحكم التركي-المصري وقيام الدولة المهدية. ومن جهة أخرى استمرت ثورات القبائل إضافة إلى بعض الثورات الدينية مثل ثورة أبو جميزة.

من المهدية إلى الاستعمار

لم تطل فترة الحكم التركي-المصري المضطربة لدارفور؛ إذ إن الثورة المهدية اندلعت في السودان عام 1881 واستمرت سنوات، وسرعان ما سقطت دارفور في أيدي الثوار بعد انضمام عناصر دارفورية مهمة إلى الحركة المهدية. وقد تركت الثورة المهدية أثراً عميقاً في دارفور؛ أولاً بالنظر إلى الدور الحيوي الذي لعبته العناصر الدارفورية في إنجاح الثورة وقيادتها، وثانياً لما أدخلته من تغييرات عميقة في المجتمع، وثالثاً لكونها أتاحت لدارفور

استعادة استقلالها مؤقتاً، ورابعاً لأنها تحكمت في التطورات السياسية في دارفور وصبغتها بطابعها فترة طويلة؛ وكان لذلك آثاره السلبية والإيجابية في التطورات الراهنة للأزمة.

انضم العديد من قبائل دارفور (مثل الرزيقات والهبانية والمعاليا والتعايشة والميما وغيرهم) للثورة المهدية، ليس بالضرورة عن اقتناع بأطروحاتها، ولكن لحسابات قبلية وشخصية أحياناً. إلا أن هذه القبائل وغيرها واجهت فيما بعد غضبة الدولة المهدية بقيادة الخليفة عبدالله التعايشي الذي تولى الزعامة عقب وفاة المهدي بعد ستة أشهر فقط من فتح الخرطوم عام 1885. وينتمي الخليفة إلى قبيلة التعايشة من قبائل عرب البقارة في جنوب دارفور. ولكن حتى قبيلته التعايشة لم تسلم من هذه الغضبة حين رفض قادتها أمر الخليفة بالهجرة من مناطقهم إلى عاصمته الجديدة أم درمان. وكان أول ضحايا الخليفة هم قبائل الرزيقات وبني هلبة الذين تمردوا على النظام الجديد فتلقوا ضربات موجعة، وتمت هزيمتهم واعتقال زعيم الرزيقات مادبو علي وإعدامه.[46] ثم جاء الدور على الفور بقيادة يوسف إبراهيم (ابن السلطان إبراهيم قرض) الذي عينته المهدية حاكماً في كبكابية ولكنه بدأ ينزع للاستقلال وأخذ يسعى لاستعادة نفوذ سلاطين الفور. عندها سيّر إليه الخليفة حملة بقيادة عثمان آدم، وهو قائد من التعايشة عام 1887. وبعد هزيمته انسحب يوسف كعادة سلاطين الفور إلى معاقل القبيلة في جبل مرة، ولكن عثمان آدم لحق به وقتله. ويقال إن عثمان آدم تتبع قادة الفور قتلاً واعتقالاً وسبى نساءهم.[47] وقد أمر من بقي من أمراء الفور باللحاق بالخليفة في أم درمان وإعلان الطاعة والولاء. وكان ممن فعل ذلك

علي دينار، أحد أحفاد السلطان محمد الفضل (1803– 1838)، الذي آلت إليه قيادة المقاومة، لكنه اضطر إلى الاستسلام عام 1891 بعدما تفرق عنه أكثر أتباعه وانهارت قدرته على المقاومة.[48]

وبعد قضائه على تمرد الفور، اتجه عثمان آدم إلى السلطنات شبه المستقلة على الحدود مع تشاد، مثل دار مساليت ودار تاما ودار قمر، حيث أخضع معظمها بحلول عام 1888؛ ثم ثنى بالهجوم على مناطق الزغاوة في الشمال. لكن في هذه الأثناء ظهرت ثورة جديدة ذات طابع ديني هي الأخرى، بقيادة رجال دين اشتهر منهم أبوجميزة، الذي انضوت تحت لوائه قبائل كثيرة، وأيضاً أبوالخيرات زعيم المقاومة الفوراوية حينها، مما ألحق عدة هزائم بجيوش المهدية. لكن وفاة أبوجميزة المفاجئة نهاية عام 1888 أدت إلى هزيمة أتباعه وتفرقهم.[49] وبعد التهجير القسري للتعايشة إلى أم درمان عقد عثمان آدم مصالحة مع بقية قبائل البقارة تعهد فيها بتخفيف الأعباء عنهم مقابل إعلانهم الولاء والطاعة، مما أعاد لدارفور شيئاً من الهدوء.

عودة السلطنة

بعد معركة كرري الحاسمة في أيلول/ سبتمبر 1898، وهزيمة جيوش المهدية على يد القوات الإنجليزية–المصرية بقيادة الجنرال كتشنر وفرار الخليفة عبدالله التعايشي غرباً، هرع علي دينار يسابق بقية أمراء العائلة المالكة عائداً إلى دارفور على رأس مجموعة صغيرة من أنصاره. ويشير هذا التحرك السريع إلى أن علي دينار وأنصاره كانوا يخططون لهذه الخطوة منذ فترة. وعند وصول علي دينار إلى الفاشر وجد أحد أبناء عمومته (يدعى حسين أبوكودة)

قد أعلن نفسه سلطاناً، بينما أعلن ثالث (هو إبراهيم علي، حفيد السلطان إبراهيم) طموحاته المؤيدة من البريطانيين لتولي الزعامة. ولكن علي دينار ألحق الهزيمة بإبراهيم، بينما استسلم أبوكودة بعد فترة قصيرة.[50]

في هذه الأثناء أعلن علي دينار ولاءه للحكم البريطاني المصري في الخرطوم. ومهما يكن، فإن القائد البريطاني كرومر لم يكن ينوي احتلال دارفور، ولم يسمح لكتشنر بذلك، ورأى في قيام نظام موالٍ يحفظ الأمن في غرب السودان ولا يكلف القوات البريطانية أو الخزينة المصرية الكثير، أفضل الحلول. كما أنه قبل عرض علي دينار بأن يدفع أتاوة لحكومة الخرطوم، واتفق على مبلغ خمسمئة جنيه سنوياً، ولكن الطرفين ظلا يتعاملان بحذر مع بعضهما البعض، وشاب العلاقات توتر انفجر في النهاية وأدى إلى الصراع.[51]

عاد علي دينار إلى إقليم مزقته حروب واضطرابات ومجاعات وتهجير قسري لأكثر من عقدين من الزمان، وكان مايزال يعاني عقابيل تلك الاضطرابات. وبمجرد وصوله واجه (إضافة إلى الصراع مع أقاربه) مقاومة وثورات قبلية، بعضها تزعمته عناصر موالية للحركة المهدية، خاصة تلك التي قادها القائد التعايشي عربي دفع الله (حاكم إقليم الاستوائية الجنوبي في عهد المهدية)، الذي استسلم عام 1902.[52] لكن معظم المقاومة جاء من عناصر قبلية وزعامات محلية بدأت تنعم بحرية فقدتها أيام المهدية أو الحكم التركي ومن ثم لم تشأ أن تستسلم من جديد إلى سلطة مركزية. على سبيل المثال، فإن حاكم دارفور في عهد المهدية سنين ود حسين التاماوي (نسبة إلى قبيل التاما في دارفور) لم يشأ أن يتخلى عن سلطته

في إقليم كبكابية، وتجمعت حوله عناصر كثيرة من الرافضين لحكم علي دينار. وقد استنجد علي دينار بالإنجليز ضده، متهماً إياه بأنه من بقايا المهدية (وهي تهمة خطيرة للغاية في ذلك الوقت)، رغم أن سنين بدوره استنجد بالإنجليز وأعلن ولاءه لهم، وظل هو وأتباعه يقاومون حتى اجتاحت جيوش علي دينار عاصمتهم عام 1909. [53]

أما قبائل البقارة التي لم تخضع من قبل حتى لسلطنات دارفور القديمة فقد دافعت عن استقلالها، فهاجمتها قوات علي دينار، فأوقعت ببني هلبة عام 1901، وطاردت الرزيقات حتى بعد فرار زعيمهم موسى مادبو إلى كردفان واستنجاده بالإنجليز الذين نصحوه بالاستسلام لعلي دينار، ففعل مكرهاً. وحارب علي دينار كذلك الزغاوة والزيادية (الذين شردهم من دارفور) قبل أن يتجه غرباً لإخضاع المساليت. [54]

ولكن علي دينار واجه في الغرب تحدياً جديداً من الفرنسيين الذين احتلوا تشاد وشرعوا في التهام مملكة وداي المجاورة قبل أن يزحفوا على السلطنات الحدودية الصغيرة مثل دار تاما ودار قمر وغيرها. وقد استصرخ علي دينار الإنجليز حلفاء الفرنسيين، ولكنهم لم ينجدوه، مما دفعه إلى الدخول في صراعات طويلة وكر وفر مع الفرنسيين، تمثلت في دعم ثورات وداي والسلطنات الأخرى. واستمر هذا الصراع دون حسم حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى. [55]

من جهة أخرى، فإن قبائل دارفور وقبائل كردفان المجاورة كانت تتبادل الغارات مما خلق مشكلات لحكام دارفور وحكام الخرطوم معاً بسبب

صعوبة السيطرة على هذه القبائل. وعموماً فإن علاقة علي دينار مع الإنجليز تميزت بشد وجذب مستمرين، حيث كان كل طرف يداري الآخر دون اتخاذ موقف حاسم؛ فالإنجليز اعترفوا عملياً بعلي دينار حاكماً على دارفور، ولكنهم كانوا في بعض مراسلاتهم معه يشيرون إليه بأنه عاملهم على دارفور. ومن جهته كان علي دينار يصرح بالولاء لحكام الخرطوم، خاصة حين يطلب الدعم والسلاح، أو حين يطلب التصدي لمطامع الفرنسيين. ولكنه كان عملياً يتصرف باستقلالية، ولم يسمح لأي مسؤول بريطاني كبير بزيارة دارفور ولم يلتق أيضاً مع أي مسؤول، رغم إلحاح البريطانيين وكثرة المراسلات بين الطرفين.[56]

وكانت رسائل علي دينار تضج بالشكوى من معاملة البريطانيين، أو اعتداءات قبائل كردفان أو إيواء الثائرين عليه، أو حين صادرت السلطات أسلحة اشتراها من الخارج. وفي عام 1915 وصلت العلاقة بين الطرفين إلى نقطة اللاعودة، حيث قرر علي دينار أخيراً التمرد والاستجابة لدعوة السلطان العثماني لإعلان الجهاد على الإنجليز وحلفائهم. سعت الإدارة البريطانية لإثناء علي دينار عن قرار الحرب، واستخدمت السيد علي الميرغني الذي كانت تربطه بالسلطان علاقات مودة، لإقناعه بالعودة لموالاة البريطانيين، وتخويفه من عاقبة التمرد.[57] ولكن السلطان رد بحملة تعبئة على نطاق السودان تدعو للجهاد وإخراج الكفار من السودان. قامت الإدارة البريطانية بإرسال قوات هزمت السلطان في عدة معارك حاسمة وألجأته إلى جبل مرة معقل أسلافه.

من هناك كاتب السلطان البريطانيين عارضاً الاستسلام مقابل تأمين وضع كريم له إما في المنفى وإما في وطنه، ولكنه قتل مع ابنيه بعد مطاردة من قبل قوات مصرية بريطانية تعقبته حين غادر معقله في جبل مرة متحركاً جنوباً، وذلك في تشرين الثاني/ نوفمبر 1916.[58] وبهذا أسدل الستار على مملكة دارفور المستقلة وضم الإقليم إلى الأراضي السودانية.

الحكم البريطاني والاستقلال

شهدت دارفور تحت الحكم الإنجليزي-المصري استقراراً نسبياً. وقد اعتمدت السلطات نظام الإدارة الأهلية أو الحكم غير المباشر، فأعادت الكثير من السلاطين وزعماء القبائل إلى مواقعهم وكلفتهم بأعباء إدارية وقضائية محددة تحت إشراف مدير المديرية ونوابه أو ممثليه. وكان من مفارقات تلك الفترة انتشار الدعوة المهدية الجديدة في الإقليم رغم منع السلطات لممثلي السيد عبدالرحمن المهدي من دخول الإقليم، وكذلك رغم معاداة معظم قبائل الإقليم للحركة المهدية.[59]

يعد السيد عبدالرحمن أصغر أبناء المهدي، ولد بعد وفاة والده عام 1885؛ وقد عانى الكثير من الاضطهاد، حيث قتل معظم أفراد أسرته في مجزرة نفذتها القوات البريطانية. ولكن السلطات سمحت له ببعض الحرية ثم استعانت به في دعايتها ضد السلطان العثماني أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم بعد ذلك خلال ثورة 1924 التي نفذها ضباط الجيش والمتعلمون. وكثر أتباعه في دارفور وانضم إليه عدد من زعماء القبائل نظراً إلى مكانته الروحية

والقبلية، فوالدته، مقبولة بنت نورين ابن السلطان الفضل، تعد ابنة عم علي دينار.[60]

وقد استمر الدعم الشعبي للحركة المهدية في التوسع بعد الاستقلال، حتى إن حزبها حزب الأمة ظل يحصد معظم أصوات الناخبين في الإقليم، وبلغ حجم الدعم له أكثر من 74٪ من الأصوات في انتخابات عام 1965، وظل يراوح حول هذا المعدل زيادة ونقصاناً في الانتخابات التالية حتى عام 1986. وكان الدعم للحركة المهدية هو الأقوى بين القبائل العربية، بينما كان الفور يميلون إلى دعم الحزب الوطني الاتحادي ويتعاطفون أكثر مع طائفة الختمية، وذلك انطلاقاً من الانتماء الغالب بين الفور للطريقة التيجانية، وكان لهذا التباين في الولاءات أثره في تطورات الأزمة فيما بعد.[61]

ولم يشهد إقليم دارفور خلال الحكم البريطاني تنمية تذكر أو توسعاً في التعليم والخدمات الصحية وغيرها، وذلك كسياسة متعمدة، لأن الإدارة البريطانية لم تشأ أن تنفق الكثير على الإقليم. وكان من المتوقع أن يشهد الإقليم بعد الاستقلال خطوات حثيثة لتنميته ومعالجة خطر هذا الإهمال المتعمد من قبل السلطات الاستعمارية، خاصة أن حزب الأمة الذي كان يستمد سنده الأساسي من الإقليم ظل في الحكم خلال معظم فترات العهود الديمقراطية. ولكن الوضع لم يشهد تطوراً يذكر طوال تلك الفترة. وقد زاد الوضع سوءاً بعدأن شهد الإقليم عدة دورات من الجفاف لم تصل مرحلة المجاعة، ولكنها أدت إلى نزوح متواصل تجاه الجنوب.

عوامل أزمة دارفور ومراحلها

هناك عدة عوامل ساهمت في تفجر أزمة دارفور الحالية؛ فهناك من جهة العوامل المناخية والديمغرافية كالجفاف والتصحر وزيادة عدد السكان والتركيبة السكانية والعلاقات الاجتماعية ونسق حيازة الأرض في الإقليم والهجرات الداخلية، وكذلك النزوح إلى الإقليم من تشاد والحرب التشادية وتداعياتها وإفرازاتها المتعددة، والتدخلات الإقليمية والدولية فيها، حيث صارت دارفور مسرحاً ثانوياً لها ومنفذاً لنزوح المتضررين وهجرتهم. وهناك أيضاً مواقف الحكومات السودانية المتعاقبة من كل هذه الأزمات المتداخلة، وتعاملها مع أطرافها المختلفة.

العوامل المناخية

كما ذكرنا فإن ظاهرة التصحر ودورات الجفاف المتعاقبة ظلت سمة من سمات التقلب المناخي الذي طبع الإقليم. وإضافة إلى مجاعة سنة 1306 هـ، (عرفت بمجاعة سنة ستة، وصادفت 1888-1889)، التي عمت السودان[62] كانت هناك مجاعة كبرى عام 1913، وأزمة جفاف في 1940-1941.[63]

في عام 1973 أصاب الإقليم واحدة من أقسى المجاعات، وكانت جزءاً من جفاف واسع ضرب أقاليم السهل الأفريقي ومنطقة شرق أفريقيا. وقد تعاملت حكومة الرئيس السوداني السابق جعفر النميري مع الكارثة بسلبية، حيث تكتمت على أخبارها ولم تتخذ ما يكفي من الإجراءات لمنعها. وحينما زار وفد من اتحاد طلاب جامعة الخرطوم الإقليم وكتب عن المجاعة في مجلة الاتحاد قامت الحكومة بمصادرة المجلة ومنعت توزيعها.[64]

وقد خلفت هذه المجاعة آثاراً مدمرة تمثلت في نزوح أعداد كبيرة من الرعاة من مناطق شمال دارفور بصورة دائمة جنوباً، مما ضاعف الضغط على الموارد وأدى إلى زيادة التصحر ونقص الماء في مناطق النزوح. وتصادفت هذه التطورات مع تزايد عدد السكان بسبب ازدياد أفواج النازحين من تشاد كجزء من تداعيات الحرب الأهلية فيها. كما شهدت الفترة نفسها توسعاً زراعياً ملحوظاً، خاصة قرب المجاري المائية، مما جعل المزارعين يمنعون الرعاة من الوصول إلى هذه المصادر المائية حفاظاً على مزروعاتهم؛ وهذا بدوره زاد التوتر بين الأطراف.

وفي عامي 1984-1985 أصابت الإقليم مجاعة أخرى كانت أقسى من سابقتها؛ لأن الجفاف استمر عامين متتاليين. وقد مات بسبب هذه المجاعة أكثر من مائة ألف شخص، ما يزيد على نصفهم من الأطفال دون الخامسة. وكدأبها في المجاعة السابقة، تلكأت حكومة النميري كذلك في التصدي للأزمة، وظلت فترة طويلة تنكر وجودها. خلفت هذه المجاعة بدورها آثاراً كبيرة، تمثلت في النزوح الداخلي إضافة إلى نزوح عشرات الآلاف إلى مناطق أخرى داخل السودان، خاصة حول العاصمة.[65]

وبسبب هذه الكوارث المتلاحقة وعدم التصدي السريع والفاعل لتدهور الأوضاع البيئية وهجرات القبائل التشادية، و غياب آليات لتلافي النزاعات حول الموارد الشحيحة؛ وصل التوتر بين الفئات المختلفة حداً لا يحتمل، أسفر عن نفسه في الصراع المسلح الأول بين العرب والفور عام

1987. ويرى محمد سليمان أن تدهور البيئة هو السبب الأساسي في الأزمة، مدللاً على ذلك بالتزامن بين فترات شح الأمطار وفترات تفجر الصراعات في الإقليم منذ عام 1950.[66] كما يفسر التصعيد في النزاعات في الثمانينيات مقارنة بما سبقها من سياسات تمثلت في توجيه الإنتاج الغذائي للتصدير وهدر المخزون الاحتياطي من الحبوب، وقرار الحكومة إلغاء الإدارة الأهلية، إضافة إلى تفجر الحرب في تشاد.[67] وفي اتساق مع التحليل الماركسي يضيف سليمان بأن الفئة المهيمنة اقتصادياً في البلاد، التي يطلق عليها تسمية "الجلابة" (وتعني في الأصل التجار الجائلين) دعمت الرعاة ضد المزارعين في دارفور، رغم أن الرعاة لا يمثلون سوى 15٪ من سكان الإقليم؛ لأن الثروة الحيوانية تساهم بنسبة كبيرة من صادرات البلاد التي يتنفع بها هؤلاء، بينما الزراعة هي في الغالب إعاشية لا تولد فائضاً كبيراً. ويعضد مقولته هذه بأن الحكومات المركزية، خاصة الدكتاتورية منها، رغم أنها دعمت الرعاة في دارفور فإنها دعمت المزارعين ضد الرعاة في شرق السودان تحديداً؛ لأن الزراعة في الشرق هي التي تولد الفائض الأكبر لفائدة "الجلابة".[68]

وعلى الرغم من أهمية العوامل البيئية والاقتصادية فإنها لا تكفي وحدها لتفسير تطورات الأزمة، حتى بإضافة العوامل التي ذكرها سليمان حول الإدارة الأهلية واحتياطي الغذاء. وإذا أخذنا بمقولة سليمان حول الدور المحوري للعوامل البيئية ومصالح الطبقة الحاكمة فهذا يعني أنه لن يكون هناك حل سوى ثورة تطيح هذه الطبقة الحاكمة وتستبدل بها حكم الطبقات المهمشة، وهي أطروحة لها هي الأخرى مشكلاتها كما هو معلوم.

التركيبة السكانية

كما ذكرنا سابقاً، فـإن سـكان دارفـور ينقـسمون إلى قـسمين رئيـسيين: القبائل الزراعية المستقرة، وأبرزهـا الفـور الـذين سـمي الإقلـيم باسـمهم، ويلحق بهم المساليت وبقية المجموعـات غـير العربيـة المـذكورة أعـلاه؛ ثـم القبائل الرعوية ومعظمها من أصل عربي، مثل الرزيقات الأبالة والزياديـة في الشمال، والرزيقات البقارة وأيضاً التعايشة والهبانية والبني هلبة (وكلهم مـن عرب البقارة) في جنوب الإقليم. وهناك أيضاً قبائل رعوية غـير عربيـة مثـل الزغاوة. وقد بدأ العرب في الوصول إلى الإقليم بدءاً من القرن الثالث عـشر الميلادي، مما يجعلهم من أقدم سكان الإقليم.[69]

ويحتل الفور قلب الإقليم وأخصب مناطقه حول جبل مـرة، ويجـاورهم المساليت في "دارهم" التي كانت حتى مطلع القرن الماضي سلطنة قائمة بذاتها، وهي تشبه في ذلك إلى حد ما كيانـات أخـرى تمتعـت بهويـة مميـزة ونـوع مـن الاستقلال الذاتي، مثل دار تاما ودار قمر ودار سيلا وغيرها. وفي عهد سـلطنة الفور ابتدع السلاطين ما سمي بنظـام الحـواكير، حيـث كـان الـسلطان يـوزع الأراضي على كبار رجال الدولة فتكون لكل منهم "حاكورة" أو إقطـاع يتـولى جمع الضرائب منه. وقد كانـت هـذه الإقطاعـات شخـصية لا قبليـة، ولكنهـا تحولت مع ضعف السلطنة وزيادة نفوذ القبائل إلى مناطق نفوذ قبلية.[70]

جعل هذا الأمر، إضافة إلى الاستقلال الذي ظلت القبائل تتمتع به رغم محـاولات الحكومـات المتكـررة تقليـصه، منـاطق النفـوذ القـبلي تـشبه دولاً مستقلة، بحيث إن مرور قبائل أخرى من حـواكير أو "ديـار" القبيلـة يعتـبر

بمثابة تعدٍ، ما لم يكن ذلك بترتيب مسبق مع زعامة تلك القبيلة. وفي الماضي لم تتحول هذه القضية إلى مشكلة، لأن القبائل الرعوية كانت تمر باستمرار من هذه الحواكير في طريقها إلى المراعي الأخصب في الجنوب. ومع الزمن تحول هذا العبور إلى حق مكتسب. أما الهجرات الدائمة فكانت بأعداد قليلة ولم تكن هناك مشكلة في استيعابها.

ومع تفاقم الجفاف والتصحر، وتزايد أعداد النازحين نحو الأراضي الأخصب جنوباً، وتعاظم الطلب على الاستغلال الأقصى للأرض، إضافة إلى بدء تقبل الناس للتملك العقاري وفقاً للنمط الرأسمالي الحديث؛ ازداد التنافس على الموارد حدة، واكتسب تأكيد ملكية هذه الموارد أهمية كبيرة. وقد تفجر أول الصراعات حول موارد المياه من منتصف الستينيات من القرن العشرين، بينما تفجر أكبر صراع عام 1987، حين قامت بعض القبائل الزراعية ببناء زرائب حول أراض غير مزروعة لمنع مرور الرعاة باتجاه موارد المياه حتى لا يفسدوا مزارعهم.[71]

إن ارتباط الهوية بنمط العيش من جهة (رعاة مقابل مزراعين) وبملكية الأرض من جهة أخرى لعب دوراً مهماً في تحديد طبيعة الصراع الذي دار بعد ذلك، وأيضاً في التحولات التي حدثت في التحالفات القبلية كما سنرى.

العامل التشادي

أحدثت الهجرات التشادية نقلة نوعية في نمط التنافس على الموارد في الإقليم، مما جعل بعض المحللين يرى أن العامل التشادي هو السبب الأهم،

إن لم يكن الأوحد، في تفجر الأزمة الحالية.[72] وبدأت الهجرات التشادية تكتسب أهمية متزايدة عقب تصاعد حدة الحرب التشادية بعد التدخل الليبي في بداية السبعينيات، ثم تحولت تشاد إلى ساحة منافسة بين قوى إقليمية ودولية تمثلت في ليبيا من جانب، وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر وحكومة جعفر النميري من جانت آخر. وفي عام 1980 تدخلت ليبيا بقوة لصالح حكومة غوكوني عويدي ضد شريكه في الحكم حسين هبري الذي اضطر إلى الفرار بقواته إلى دارفور، والتي اتخذها قاعدة لعملياته العسكرية، وتلقى فيها دعماً من السودان ومصر وحلفائهما مكنه من الاستيلاء على السلطة عام 1981.

إلا أن ليبيا استمرت في دعم المعارضين لهبري وعلى رأسهم الشيخ ابن عمر سعيد زعيم ما كان يسمى بالمجلس الثوري الديمقراطي، والذي اتخذ بدوره من المناطق الحدودية مع دارفور معقلاً، خاصة بعد إجلائه من معاقله في جبال تيبستي في الصحراء التشادية من قبل قوات حسين هبري بقيادة وزير دفاعه حسن جاموس.[73] ومع سقوط نظام جعفر النميري في السودان عام 1985 والتصدع المتزايد للنظام في تشاد (رغم الهزيمة الماحقة التي ألحقها هبري بالجيش الليبي بدعم فرنسي عام 1987)، زادت المعارضة لهبري وتكاثرت منظماتها في دارفور، وتدفق الدعم الليبي لها بموافقة الحكومة السودانية الجديدة بزعامة الصادق المهدي الذي انتخب رئيساً للوزراء عام 1986، وكان على تحالف وثيق مع ليبيا.[74]

ومما زاد الصراع في المنطقة تعقيداً، التداخل السكاني في تشاد وليبيا ودارفور، حيث تعيش معظم القبائل على جنبات الحدود المشتركة، مما يجعل قبائل دارفور تتعاطف مع الأطراف المتصارعة داخل تشاد وخارجها، بحسب انتمائها القبلي. فعلى سبيل المثال نجد أن قيادة المجلس الثوري الديمقراطي التشادي كانت لأحمد أصيل (حتى مقتله في حادث طائرة عام 1982)، وهو ينتمي (وخليفته الشيخ ابن عمر أيضاً) لقبيلة أولاد الرشيد من الرزيقات الأبالة؛ ولهذا السبب فإن هذه المجموعة أنشأت منذ دخولها إلى دارفور عام 1976 علاقة وثيقة مع قبيلة المحاميد من الرزيقات الأبالة بقيادة الشيخ هلال. وأدت هذه العلاقة إلى الدعم المتبادل، بما في ذلك التزويد بالسلاح. من جهة أخرى، فإن الرخيص منان، نائب ابن عمر في قيادة المجلس الثوري الديمقراطي التشادي، ينتمي إلى المسيرية من عرب البقارة، وهي قبائل ذات وجود كبير في السودان، ومعروفة بدعمها للحركة المهدية وحزب الأمة الذي يتزعمه المهدي. كما شهدت تلك الفترة أيضاً هجرات جماعية لقبائل مثل السلامات التي أصبحت عملياً من قبائل دارفور.[75]

ومع استمرار التشقق والتصدع في الأحزاب والحركات السياسية التشادية على أساس قبلي عرقي، انتقل هذا التوتر إلى دارفور. فمثلاً، حين فشلت المحاولة الانقلابية ضد حسين هبري مطلع نيسان/ إبريل 1989، والتي قادها وزير الدفاع التشادي حسن جاموس ونائبه إدريس ديبي (وكلاهما من الزغاوة)؛ تم اعتقال جاموس وإعدامه، بينما فر ديبي إلى دارفور حيث حظي بدعم أقربائه من الزغاوة. وهناك شكل ديبي حركة معارضة مسلحة بدعم ليبي، وتمكن من تجنيد أعداد كبيرة من شباب الزغاوة. بعد

ذلك بدأ الصراع ينتقل إلى إقليم دارفور، خاصة عندما بـدأت قـوات هـبري تشن غارات متتابعة داخل الإقليم.[76]

وبالإضافة إلى وجود المليشيات التشادية المسلحة وتفاعلها مـع القبائـل في غرب السودان، كانت هناك هجرات سلمية إلى دارفور من تـشاد وغـرب أفريقيا. وشملت هذه الهجرات قبائل الفلاتة التـي انـدمجت إلى حـد كبـير في النسيج السوداني وعرفت بولائها للحركة المهدية وحزب الأمـة، ولم يقتـصر وجودها على دارفـور. هـذا إضـافة إلى هجـرة العديـد مـن القبائـل العربيـة الرعوية، مثل قبيلة السلامات، التي بلغ انتشارها الكمي والنوعي في دارفور حداً سمح لها بإنـشاء عموديـة خاصـة بهـم منـذ عـام 1974، ثـم تزايـدت أعدادهم في مناطق غرب وشمال دارفور حتى أصـبحت لهـم 13 عموديـة في التسعينيات. علاوة عـلى ذلـك مثـل المهـاجرون التـشاديون (وأغلـبهم مـن العرب) أقليات في عدد كبير من قرى دارفور وأغلبيات في بعضها. وتـسبب هذا الوضع في خلق تـوترات بـسبب مطالبـة هـؤلاء المهـاجرين بحقهـم في الأراضي، أو تـوليهم مناصـب في الإدارة المحليـة، أو التحـاقهم بالمليـشيات القبلية المحلية أو التشادية.[77]

أدت هــذه العوامـل المتـضافرة (الهجـرات، دور الحركـات المـسلحة التشادية، انتشار الأسلحة الحديثة، وتدهور البيئة) إلى انفجـار صراع مـسلح بين القبائل العربية من جهة، وقبائل الفـور مـن جهـة أخـرى. وكـان البعـد الجديد في النزاع الذي تفجر عام 1987 هو الطابع العرقي المكشوف للصراع. فعلى الرغم من أن الصراعات القبلية ظلت سمة غالبة على الإقليم، إلا أنها لم

تكن يوماً ذات طابع عرقي. فقد تتصارع قبيلة مع أخرى لكن ذلك لم يوجب يوماً قيام تحالفات قبلية على أساس عرقي؛ لأن وحدة الصراع كانت دائماً هي القبيلة. ومن هنا فإن ما حدث عام 1987 اعتبر تطوراً جديداً لسببين: أولهما، لدخول الفور طرفاً فيه مع أنهم ظلوا أقل فئات دارفور تورطاً في النزاعات القبلية لأنهم يحتلون أكثر الأراضي خصوبة في الإقليم مما لا يدفعهم إلى طلب ما عند الآخرين، ولأنهم كانوا عصبة السلطان، فكانت الدولة الدارفورية هي التي تتولى الدفاع عن مصالحهم. وثانيهما، لأن هذه كانت أول مرة تتوحد فيها كل القبائل العربية (سبع وعشرون قبيلة) في تحالف مسلح دخل مجتمِعاً الحرب ضد الفور.[78]

واتهم العرب الفور بأنهم هم الذين بدؤوا الصراع برفع شعار "دارفور للفور" والبدء بتدريب مليشيات في صيف عام 1986 وإدخال الأسلحة الحديثة في الصراع وحرمان العرب من المراعي والماء. أما الفور فاتهموا بدورهم العرب بأنهم نقلوا الأمر من مجرد صراع على الموارد إلى مخطط إبادة جماعية يرمي إلى إخراج الفور من أرضهم، وذلك باعتماد سياسة تدمير البنية الاقتصادية وتبني أساليب وحشية في القتال تمثلت في حرق القرى والتمثيل بالقتلى.[79]

وهنا كان العامل التشادي حاضراً بقوة، ففي حين شاركت قبائل تشادية عربية في النزاع، حصلت مليشيات الفور على الدعم والتسليح من حكومة حسين هبري بدعوى التصدي للمجموعات العربية المدعومة من ليبيا. وازداد الصراع استفحالاً بفعل العناصر المتطرفة في الجانبين، خاصة في

صفوف الشباب وقادة المليشيات. وأدى هذا الصراع، الذي قدر ضحاياه بعشرات الآلاف، إلى انهيار العديد من الأطر الاجتماعية التقليدية التي صانت النظام الاجتماعي في المنطقة عقوداً طويلة؛ من ذلك مثلاً انهيار أساليب فض النزاعات التقليدية التي كانت تعتمد آليات الصلح القبلي ودفع الديات، ذلك أن نفوذ القيادات الأهلية التقليدية تقلص بسبب صعود نجم المليشيات، وكذلك بسبب التشرذم القبلي والنزوح وعوامل التحديث. من جهة أخرى، كان دخول الأسلحة الحديثة وارتفاع عدد ضحايا المواجهات أمراً لا سابقة له، لأن الضحايا في كل المواجهات قبل ذلك لم يزيدوا على العشرات. وقد سعى والي دارفور حينها التجاني السيسي (وهو من الفور ومن حزب الأمة) لعقد مؤتمر صلح نجح مؤقتاً في إنهاء الصراع وإحلال السلام، لأنه ضم الأطراف المتحاربة وظل منعقداً حتى انقلاب حزيران/ يونيو 1989. ولكنه لم ينجح في استئصال جذور الصراع، ولا حتى في نزع سلاح المليشيات.[80]

وقد اكتسب الدور التشادي بعداً جديداً مع زيادة الصراع داخل تشاد وتحول دارفور إلى مسرح له. وفي أواخر عام 1990، أبلغت الحكومة السودانية الجديدة مجموعة إدريس ديبي التي كانت تتخذ من دارفور مقراً لها بأنها لن تقبل بامتداد الصراع إلى الإقليم، وخيرتها بين نزع سلاحها أو مغادرة البلاد. وقد اختارت المجموعة مغادرة البلاد، وانتقلت بأسلحتها إلى مدينة أبشي الحدودية، حيث احتلتها في تشرين الثاني/ نوفمبر وأرسل الرئيس التشادي حسين هبري قوة ضخمة للتصدي للهجوم، ولكن هذه القوات منيت بهزيمة موجعة، مما دفع الرئيس للتحرك بنفسه على رأس بقية جيشه،

الذي هزم بدوره في مطلع كانون الأول/ ديسمبر؛ وهكذا استولى إدريس ديبي على الحكم في تشاد.[81]

وقد خلق هذا التطور أوضاعاً جديدة ذات تأثير كبير على دارفور؛ أولها عودة الهدوء والسلام إلى تشاد وإنهاء الحرب التشادية وذيولها في دارفور. وثانيها أن ديبي اعتبر نفسه حليفاً للخرطوم، رغم أن الحكومة طردته من أراضيها؛ لأنه اعتقد أن هذا الطرد كان السبب المباشر لنجاحه في الاستيلاء على السلطة. ولنفس السبب أدرك ديبي أهمية الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الخرطوم للحفاظ على الاستقرار في تشاد. وثالثها أن الزغاوة أصبح لهم لأول مرة في تاريخهم دولة خاصة بهم، وقد شاركت أعداد كبيرة من زغاوة تشاد في القتال إلى جانب ديبي، وتبوأ العديد منهم مناصب هامة في النظام الجديد. وقد خلق هذا المزيد من الكوادر الدارفورية المدربة والمسلحة، وأدخل كذلك في اعتقاد هؤلاء سهولة الاستيلاء على الدول والحكومات من قبل مجموعات صغيرة حسنة التسليح والتدريب. واكتسب هذا البعد أهمية جديدة حين أجبر الآلاف من هؤلاء إلى العودة إلى دارفور ومعهم طائفة من إخوانهم من زغاوة تشاد بعد الانشقاقات داخل النظام التشادي، وقد شكل هؤلاء فيما بعد جل مجندي حركة العدل والمساواة، كما سيأتي ذكره.[82]

البعد السياسي

إضافة إلى الأبعاد البيئية والإثنية-القبلية والخارجية، هناك البعد السياسي وهو العامل الأهم في تفجر الصراع. وكما أشرنا، فإن دارفور ظلت

خلال تاريخها الطويل عبارة عن مجموعة دويلات صغيرة متعايشة ومتحاربة أو متنافسة، يزيد من تعقيد وضعها الداخلي أنها كانت دائماً تجد نفسها محاصرة من دويلات منافسة من الشرق والغرب. وقد بلغت هذه اللعبة أقصى تعقيداتها إبان حكم علي دينار، لأن هذه أول مرة تجد فيها دارفور نفسها محاصرة بدولتين أقوى منها؛ هما بريطانيا إلى الشرق وفرنسا إلى الغرب. ورغم أن علي دينار سعى ليلعب هذه اللعبة بمهارة ونجح إلى حد كبير، فإن عهده كرس حقيقة أن وحدات دارفور المتشاكسة المتنافسة لم تخضع يوماً لسلطة مركزية واحدة، وأن كل وحدة منها (سواء كانت السلطنات الفعلية أو القبائل المستقرة أو المترحلة) تحرص على أكبر قدر من الاستقلال. وحتى عندما تسلم السلطة فإن هذا التسليم لا ينفي استقلالها في شأنها الداخلي، ويقتصر على دفع الضرائب كما تدفع الدول الأتاوات للدول الأكبر. وتؤدي هذه النزعة الاستقلالية والصراعات بين المركبات المتنافسة إلى قدر من عدم الاستقرار يتعمق بالتدخلات الخارجية ويستدعيها.

بعد دخول دارفور تحت الحكم البريطاني، خضع الإقليم بكامله لسلطة مركزية فاعلة، ربما أول مرة في تاريخه، ولكنه كان خضوعاً مشروطاً بالسماح بأقصى حدود الاستقلال الداخلي كما اقتضى ذلك نظام الإدارة الأهلية. وقد كان لقدرة الإدارة البريطانية على ردع عدوان الأطراف بعضها على بعض عائد إيجابي أحس به الجميع. إلا أن الإدارة البريطانية زرعت هنا بذور مشكلات قادمة حين اتبعت نفس سياستها في الجنوب: الحد الأدني من التدخلات الإدارية في النظم الموروثة، وأيضاً الحد الأدنى من التنمية ونشر التعليم.[83]

كرست هذه السياسات، خاصة اعتماد نظام الإدارة الأهلية، تخلف دارفور وعزلتها عن بقية السودان، بل عزلة أجزائها عن بعضها البعض. فالإدارة الأهلية تعتمد على تكريس القبلية، بل اختراعها في المناطق التي اندثرت فيها أو وقع الاختلاط بين القبائل، كما أنها تمنح سلطات استبدادية وراثية لزعماء القبائل الذين قد يفتقد بعضهم، إن لم يكن معظمهم، الكفاءة. وقد كان اعتماد نظام الإدارة الأهلية يخدم عدة أهداف للإدارة البريطانية: أولها تخفيض كلفة الإدارة، والاستغناء عن تعيين موظفين وإداريين كثر. وثانيها مقاومة ما يمكن وصفه بـ "الآثار الجانبية" للتحديث، وخاصة التعليم وما يتبعه من نشأة طبقة من المتعلمين تصبح عرضة للأفكار القومية والتحررية كما حدث في مصر وشمال السودان، مما يهدد بزعزعة الوضع الاستعماري وإشعال الثورات والاضطرابات.[84]

ورغم أن نظام الإدارة الأهلية كان ذا نجاح محدود حتى في المناطق التي اعتبرت أنسب له مثل دار مساليت وقبائل الرحل، إلا أنه نجح على الأقل من وجهة نظر الإدارة البريطانية في عزل دارفور نسبياً عن التطورات السياسية المقلقة للبريطانيين في وسط البلاد. ولكن هذه العزلة لم تطل؛ لأن عدة عوامل كانت أيضاً تعمل على دمج دارفور في السياق السياسي العام في البلاد. وكان أحد أبرز هذه العوامل كما أسلفنا هي عودة الحركة المهدية أو المهدية الجديدة على يد عبدالرحمن المهدي. وبخلاف المهدية الأصلية، فإن المهدية الجديدة لم تكن ثورية، وإنما كانت محافظة وكانت تخطب ود البريطانيين رغم تشككهم فيها، وقد ركزت على

الشعائر الدينية والسعي وراء القوة الاقتصادية، وأصبح الجهـاد المطلـوب من أتباعها هو العمل في المشاريع الزراعية الحديثة التي أنشأها عبدالرحمن المهدي بأجر زهيد.[85]

وقد نجحت المهدية في توحيد قبائل دارفور المختلفة وأعراقها، وتوحيد أهل دارفور مع بقية أنصار الحركة المهدية في بقيـة أنحـاء الـسودان. ولعبـت الحركات السياسية الأخرى خاصة الحركـة الاتحاديـة، إضـافة إلى الحركـات الصوفية مثل الميرغنية والتيجانية، دوراً مماثلاً بربط أهل دارفـور بأتبـاع هـذه الحركات في بقية أنحاء السودان؛ ولنفس هذا السبب فـإن تغييـب دور هـذه الحركات والأحزاب، كما حدث بعد انقلاب تـشرين الثـاني/ نـوفمبر 1958، خلق الشعور بالعزلة والتهميش. لهذا بدأت أول حركة ذات طابع إقليمي في دارفور في منتصف الستينيات، ممثلة في جبهة نهـضة دارفـور، وحركـة سـوني التي سبقتها ونـشأت كتجمـع سري لـضباط الجـيش المنحـدرين مـن إقليـم دارفور. وقد بدأت حركة سوني (وهو اسم إحدى قمم جبل مـرة) سريـة في حـوالي عـام 1964، ولكنهـا أعلنـت عـن نفـسها في بيانـات في عـام 1965 وأوشكت أن تقوم بتحرك عسكري تستولي فيه على الفاشر عاصـمة الإقلـيم في كانون الثاني/ ديسمبر من ذلك العام لولا تدخل قيادة جبهة نهضة دارفـور وتأمين معظم مطالب الضباط.[86] ويلاحظ أن أعـضاء جبهـة نهـضة دارفـور كانوا من أصول عرقية متنوعة، كما أنهم انتموا لأحزاب مختلفة، حيث أصـبح رئيس الجبهة أحمد دريج من أقطاب حزب الأمة، بينما كان نائبه علي الحاج من قيادات جبهة الميثاق الإسلامي.

بعد قيام نظام النميري في عام 1969 تم حل الأحزاب وإلغاء الإدارة الأهلية واستبدال ما سمي بنظام "الحكم الشعبي المحلي" مكانها؛ وهو نظام يقوم نظرياً على المجالس الشعبية المنتخبة، ولكنه عملياً كان نظام تحكم مركزياً عن طريق الحزب الحاكم الأوحد، وهو الاتحاد الاشتراكي السوداني. وقد أدى إلغاء الأحزاب والإدارة الأهلية معاً إلى إنهاء كل القنوات التمثيلية وضمان هيمنة الحزب الحاكم الذي سيطر على كل الأمور.[87] من جهة أخرى، فإن إلغاء نظام الإدارة الأهلية كان يعني عملياً إلغاء نظام "الحاكورة" لحيازة الأراضي الذي كان كما أسلفنا يمنح قيادات الإدارة الأهلية صلاحيات التصرف في الأراضي، وقد قننت الحكومة هذا الوضع بإصدار قانون يعلن أن كل الأراضي غير المسجلة تعتبر تلقائياً ملكاً للدولة. وكانت الإدارة البريطانية قد أصدرت في مطلع القرن الماضي قانوناً مماثلاً خوَّل الدولة التصرف في كل الأراضي غير المسجلة؛ وقد خلق هذا القانون مشكلات لأن معظم ملكيات الأراضي لم تكن مسجلة. وغني عن الذكر أن المشكلات التي خلقها هذا القرار كانت أكبر خاصة لجهة محتواه السياسي.

وبالرغم من عدم ظهور حركات مقاومة دارفورية متميزة للنظام في تلك الفترة، فإن كثيرين من أهل دارفور شاركوا في المعارضة من خلال حزب الأمة والأحزاب الأخرى. وقد مثل مواطنو دارفور الغالبية الساحقة بين مقاتلي الحركة الانقلابية التي قادتها الجبهة الوطنية المعارضة انطلاقاً من ليبيا في تموز/ يوليو 1976، ومن ثم كانوا أبرز من تعرض للتنكيل عبر الاعتقالات والإعدامات الجماعية بعد فشل المحاولة الانقلابية. وقد عمدت الحكومة وقتها لاستعراض المعتقلين ذوي السحنة الداكنة ووصفتهم

بالمرتزقة الأجانب كجزء من حملتها الدعائية المضادة ضد المحاولة الانقلابية. وقد كانت هذه أول مرة يذهب فيها مواطنون من دارفور للتدرب عسكرياً في ليبيا، ولكنها لم تكن الأخيرة.[88]

وقد برز العامل الدارفوري مجدداً في عام 1980 حين أعلنت الحكومة عن تعميم تجربة الحكم الإقليمي (التي بدأت في الجنوب بعد اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب الأهلية عام 1972) على بقية أقاليم السودان. وبحسب التقسيم الجديد أصبح في السودان خمسة أقاليم؛ هي الإقليم الشمالي، والإقليم الشرقي، والإقليم الأوسط، والخرطوم، وإقليم غرب السودان. وبمجرد الإعلان عن هذا التقسيم في مؤتمر الاتحاد الاشتراكي عام 1980 غادر أعضاء الحزب الحاكم من دارفور الاجتماع بصورة جماعية احتجاجاً على عدم منح دارفور إقليماً منفصلاً.[89]

لم يجد الرئيس النميري بداً من الرضوخ أمام التحدي غير المسبوق لسلطته من أعضاء حزبه، وتم تعديل القرار لتصبح دارفور إقليماً منفصلاً. ولكن المعركة لم تقف هنا، فعندما أعلن الرئيس النميري في عام 1981 تعيين الطيب المرضي، وهو من أهل كردفان، حاكماً على دارفور، تفجرت احتجاجات عنيفة قتل خلالها حوالي عشرين شخصاً. ومرة أخرى رضخ النميري على مضض وأعلن تعيين أحمد إبراهيم دريج، أحد قيادات حزب الأمة في دارفور حاكماً على الإقليم. وقد حظي تعيينه بدعم من معظم قطاعات السكان في دارفور، خاصة من قبل الفور الذين احتفلوا بكونه أول رجل من الفور يتولى حكم الإقليم منذ رحيل علي دينار.[90]

كانت بداية مرحلة جديدة في محنة الإقليم وليس نهايتها؛ ذلك أن تولي الفور حكم الإقليم في عهد النميري ثم حكومة الصادق المهدي التي أعقبته أفقد الحكومة الإقليمية حيدتها في الفترة التي بدأ فيها تفجر الحساسيات والصراعات النائمة في الإقليم بفعل العوامل التي أسلفنا، وأدى إلى استقطابات عرقية وتنافس قبلي حاد بين الفور من طرف، وبين الزغاوة والعرب من طرف آخر.[91]

حاولت الحكومات التي تلت النميري إعادة إحياء نظام الإدارة الأهلية، ولكن التطورات على الأرض كانت قد تجاوزت هذا الحل، بحيث أصبح هذا المسعى جزءاً من المشكلة لا الحل مع بدء تسييس الانتماء القبلي وظهور الاضطرابات والهجرات والتداخل بين الفئات المختلفة. وقد انعكست التطورات السياسية الأخرى على دارفور، بدءاً بمحاولة الجيش الشعبي لتحرير السودان نقل الحرب من الجنوب إلى شمال السودان بشن هجمات على جنوب دارفور وجنوب كردفان، ورد حكومة الصادق المهدي بتسليح قبائل عرب البقارة (المسيرية في كردفان والرزيقات في دارفور) للدفاع عن مناطقهم. ولكن استخدام هذه الأسلحة لم يقتصر على المواجهات مع متمردي الجنوب، بل أصبح عاملاً إضافياً لعدم الاستقرار أذكى الصراعات داخل دارفور، خاصة مع ضعف دور الدولة.[92]

وقد شهدت هذه الفترة نشأة ما عرف بـ "التجمع العربي"، وهو تنظيم هلامي، أو لافتة، أقرب إلى جماعة الضغط منه إلى تنظيم، عبر عن نفسه في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي في تشرين

الأول/ أكتوبر 1987 (نشرتها الصحف وقتها) تفتخر فيها بأن القبائل العربية تمثل الأغلبية في دارفور ولها الوزن السياسي والاقتصادي الأكبر، وتطالب بإعطائها وزنها في حكم الإقليم وتضيف «نعرب بحسرة بأننا قد سلبنا حق التمثيل فى قيادة هذا الإقليم والمشاركة فى اتخاذ القرار فأصبحنا أغلبية بلا وزن، ورعايا لا مواطنين». [93]

وكما يظهر من هذه الرسالة، فإن التجمع العربي كان في جوهره حركة مطلبية نشأت بتأثير مباشر من قيام الحكم الإقليمي في دارفور وشعور القبائل العربية بالإقصاء منه. وقد أشيع عن "التجمع العربي" دعوى تمثيل العرب الحقيقيين في السودان، واتهام القبائل الكبرى في السودان الشمالي بأنها ليست عربية أصيلة. وقد دعت وثيقة بعنوان "قريش" إلى خطة للهيمنة العربية على السودان بدءاً من دارفور.[94] وليس هناك ما يدل على صدقية هذه الوثيقة، وإن صحت فإن الجهات التي تقف وراءها بلاشك جهات عنصرية متطرفة لا تمثل غالبية عرب دارفور ولا حتى حلفاءهم من التشاديين. صحيح أن بعض القيادات ذات الارتباط بليبيا قد رفعت شعارات عروبية، وتحدثت عن اضطهاد العرب في تشاد ودارفور، ولكن مطالب ومظالم عرب دارفور اقتصرت في مبدئها على مطالب محدودة حول المراعي والمياه والأراضي والسلطة المحلية.

وقد خلق تصاعد المواجهات القبلية معضلة سياسية لقيادات الأحزاب في تلك الفترة. فقد وجد هؤلاء القادة، خاصة في حزب الأمة، حرجاً كبيراً في التوفيق بين الأطراف المتنازعة التي تؤيد في معظمها الحزب؛ إذ إن

الانحياز لأي طرف كان يستتبع كلفة سياسية عالية. وكما أسلفنا، فإن تعيين حكام لدارفور من أي فئة داخل الإقليم كان يؤدي بالضرورة إلى معارضة من الفئات الأخرى. وقد اختارت حكومة المهدي الحكام من العناصر غير العربية، رغم أن الدعم الأكبر لها يأتي من العناصر العربية، مما استتبع مساعي إضافية لإسترضاء القبائل العربية. وقد زاد من تعقيد المسألة التنافس القائم بين حزب الأمة وشريكه في الائتلاف الحاكم، الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي كان الدعم الأكبر يأتيه من الفور.[95]

لهذا السبب كان سقوط حكومة المهدي وغياب شريكيها المتنافسين عاملاً ساعد على المدى القصير في إنجاح مؤتمر الصلح بين القبائل الذي كان منعقداً وقتها. وقد اجتهدت حكومة الرئيس عمر البشير في سنواتها الأولى على لعب دور الوسيط المستقل بين المتحاربين، ولكن بعض تطورات الأحداث، مثل تمرد داوود بولاد والصراع بين المساليت من جهة، والعرب الرحل وحلفائهم من العناصر التشادية المسلحة من جهة أخرى، أثر على توازن موقف الحكومة. وكما ذكرنا أعلاه، فإن حاجة الحكومة إلى دعم القبائل العربية في حرب الجنوب وفي القضاء على تمرد بولاد جعلها تنحاز شيئاً ما إلى الجانب العربي.

وقد كانت هذه التطورات السبب المباشر في اشتعال الصراع في منطقة دار مساليت بين القبائل المتصارعة بين عامي 1994-1996، وهي التي تعد حقاً المرحلة الثانية والحاسمة (بعد حرب 1987-1988) في الحرب الأهلية المشتعلة حالياً. وقد عزز هذا التطور التمايز المطرد بين القبائل الأفريقية

(المساليت في هذه الحال) من جهة، وبين القبائل العربية (الرزيقات الأبالة وحلفائهم من التشاديين) من جهة أخرى، كما كان إيذاناً بانحسار دور الدولة كمرجعية لحسم هذه النزاعات، وتحولها إلى طرف غير مباشر فيها. وقد شهدت هذه المرحلة تسارعاً في بناء مليشيات "الدفاع الذاتي" في مناطق الفور والمساليت. ورغم أن هذه المليشيات لم تكن تستهدف الدولة وقتها، بل ترى أن دورها هو الدفاع عن مناطقها ضد هجمات القبائل العربية، إلا أن مجرد وجود هذه المليشيات وشعور السكان بأن الحكومة إما عاجزة عن الدفاع عنهم أو غير راغبة في ذلك كان ينذر بالتحول في هذا الاتجاه. وقد أعطت الحكومة الذريعة لذلك حين قامت بعمليات كبيرة ضد مسلحي المساليت في إثر صدامات عنيفة بينهم وبين بعض المسلحين العرب في مطلع عام 1999.[96] ولكن هذا التصرف لم يؤد مباشرة إلى تحول مليشيات المساليت إلى حركات تمرد، بل بالعكس، جعل المساليت عازفين عن الانضمام إلى أي حركة تمرد بسبب الثمن الباهظ الذي دفعته القبيلة في مواجهات عام 1996 التي لم تكن تسعى إليها.

وشهد عام 1997 بدايات العمل السياسي الرامي إلى بناء حركة تمرد توحد القبائل غير العربية في عمل مباشر ضد الحكومة. وقد تزامن ذلك مع التوترات داخل الحركة الإسلامية الداعمة للنظام، وما تبع ذلك من إقصاء مطرد للعناصر الدارفورية لأسباب مختلفة. وقد وصل هذا التوتر قمته بانشقاق عام 1999 وإنشاء تشكيل إسلامي معارض باسم المؤتمر الشعبي بقيادة الشيخ حسن الترابي، وانحياز قطاع واسع من إسلاميي دارفور إلى هذا التشكيل.[97]

وتتهم الحكومة المؤتمر الشعبي بأنه هو الذي يقف وراء تمرد دارفور في محاولة لتصفية حساباته مع شركائه السابقين في الحكم. وتستشهد الحكومة على ذلك بتركيبة حركة العدل والمساواة التي تضم في قياداتها عدداً كبيراً من الإسلاميين المنشقين من أنصار الحكومة السابقين، وبعضهم معروف بتعاطفه مع حركة الترابي. وتزيد الدعاية الحكومية بالاعتماد على مصادر إعلامية غربية تورد هذا الاتهام (أحياناً استناداً إلى مصادر حكومية).[98] ولا شك أن المؤتمر الشعبي أظهر تعاطفاً كبيراً مع تمرد دارفور، وسعى لدعمه سياسياً وأيضاً استغلاله سياسياً كوسيلة ضغط على الحكومة، ولكن قد يكون من المبالغة إلقاء القسط الأكبر من اللوم على المؤتمر الشعبي في التمرد، لأن التمرد كانت له ديناميات خاصة به لا يستطيع أي طرف منفرد التحكم فيها.

وكما أسلفنا فإن مطلع عام 1999 كان نقطة مفصلية من حيث الاستقطاب وتحول الرأي العام في دارفور ضد الحكومة، مع ازدياد النقمة على سياساتها التي زادت الأوضاع سوءاً بقرارات شملت إبعاد والي غرب دارفور المنتخب وتعيين الفريق محمد أحمد الدابي ممثلاً للرئيس في دارفور وتخويله سلطات أمنية واسعة. وقد رأى أهل دارفور وبعض الوزراء في إقالة الوالي مخالفة دستورية، كما انتقدوا أداء الفريق الدابي الذي رأوا أن ممارساته وتصريحاته زادت الأوضاع سوءاً.[99] ولأن عام 1999 صادف أيضاً الانشقاق في صفوف النظام وإبعاد الشيخ الترابي من السلطة، فإن مجموعة الترابي حاولت استغلال نقمة أهل دارفور. إضافة إلى ذلك، فإن التوتر بين الحكومة والإسلاميين في دارفور ازداد عندما رفضت الحكومة مبادراتهم لحل الأزمة

سـلمياً بعـد انـدلاع شرارة الحـرب في مطلـع عـام 2003 واعتمـدت الحـل العسكري مما عرقل جهود الوساطة وعمق الأزمة.[100]

البعد الدولي

إن أكبر تساؤل ظل يشغل بال المراقبين يتعلق بالسبب في الاهتمام الدولي غير المسبوق الذي وجدته ولاتزال تجاه قضية دارفور، وكيف شـغلت الـرأي العام خارج محيط الوسط السياسي المعروف، وجذبت الكثيرين مـن ناشـطي الحركات المدنية ورموز الفكر والأدب والفن. هناك عدة عوامل أدت إلى هذا الوضع؛ أولها وأهمها العامل الإعلامي، إذ يلاحظ أن الإعلام الخارجي ظـل يتجاهل الأزمة حتى انتهت المرحلة الأولى حين أعلن الرئيس عمر البـشير في التاسع من كانون الثاني/ ينـاير 2004 نهايـة العمليـات العـسكرية واسـتعادة الحكومة لكل مواقع التمرد (وقد كان هذا تقديراً متعجلاً كما ظهر فيما بعـد)؛ فقد بدأت التقارير تظهر في الصحف الفرنسية والأمريكيـة حـول الأزمـة في وقت لاحق من ذلك الشهر، وذلك قبـل أن يـصرح ممثـل الأمـم المتحـدة في السودان في آذار/ مارس من العام نفسه بأن دارفور تمثل أسوأ مأسـاة إنـسانية في العالم، مما فتح شهية الإعلام الغربي لتغطية الأزمة.[101]

في وقت مبكر تولت شخصيتان أمريكيتان مهمة الـترويج للأزمـة مـن منظور إدانة الحكومة السودانية "العربية" التي «تمارس القتل الجماعي في حق الأفارقة»، كان أولهما إريك ريفز الأستاذ الجامعي في الأدب الإنجليزي الذي كان قبل ذلك ناشطاً لخمس سنوات في دعم حركة التمرد في الجنوب. وبعـد

زيارة نظمتها له منظمة إغاثية إلى دارفور في نهاية عام 2003، قام بكتابة عمود لصحيفة **واشنطن بوست** رفضت نشره أول مرة، قبل أن تقبل في المحاولة الثالثة وتنشره في شباط/ فبراير 2004. أما الثاني فهو كاتب العمود في صحيفة **نيويورك تايمز** نيكولاس كريستوف الذي كتب أول عمود حول "التطهير العرقي" في دارفور في آذار/ مارس 2004، وأتبعه بعشرات المقالات.[102]

حملات ريفز وكريستوف لم تجد تجاوباً في أول الأمر، ولكن العامل الثاني المتمثل بدور منظمات الإغاثة والمنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات الطوعية الأخرى ساعد مع التغطية الإعلامية في خلق تيار غالب ساعد في زيادة الوعي الجماهيري وتحريك الرأي العام. وكانت البداية في تقارير من منظمة العفو الدولية ومجموعة الأزمات الدولية. وبمجرد إعلان دارفور مسرح كارثة إنسانية كبرى تداعت المنظمات الإغاثية إلى المنطقة، حيث تركز عملها في تشاد قبل أن يسمح لها بالدخول إلى دارفور. ولهذه المنظمات مجتمعة سلطة أخلاقية قوية في الغرب، وعبر ذلك دولياً، بسبب مهمتها الإنسانية والاقتناع بأنها منظمات محايدة غير مسيسة، همها الأول تقديم الخدمات الإنسانية والتنبيه للمظالم والكوارث ومعالجتها. وتتعاون هذه المنظمات تعاوناً وثيقاً مع الإعلام، حيث تعتمد عليه للترويج لدورها وحشد الدعم الشعبي والرسمي لعملها، بينما يعتمد الإعلام عليها في الحصول على المعلومات من مناطق الكوارث. وإذا انبرى هذان الشريكان لأي قضية فإنها تتحول بسرعة إلى واحدة من أهم قضايا العالم، فقد كانت منظمة "أطباء بلا حدود" مثلاً هي التي نظمت زيارة ريفز الأولى إلى دارفور.

ثالث تلك العوامل هو العامل السياسي الذي تؤثر فيه تلك الشراكة الإعلامية-الإنسانية تأثيراً بالغاً. فقد تفجرت الأزمة إعلامياً في فصل الصيف، أي في وقت كان فيه كبار المسؤولين في الغرب يقضون عطلاتهم الصيفية. ولكن حجم التناول الإعلامي للأزمة أجبر الكثيرين منهم، خاصة وزراء الخارجية والتعاون الدولي، على قطع إجازاتهم ومحاولة عمل شيء ما لمعالجة الأزمة. ولأن الأزمة أصبحت إعلامية الطابع كان لابد أن تكون المعالجة أيضاً ذات طابع إعلامي. وهكذا شهد السودان ومنطقة دارفور خصوصاً أكبر حشد من زيارات وزراء الخارجية الغربيين، من بينها زيارة نادرة لوزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول، الذي تزامنت زيارته مع زيارة أمين عام الأمم المتحدة حينها كوفي عنان في نهاية حزيران/ يونيو 2004، حيث أكدا أنهما وجها للحكومة السودانية تحذيرات صارمة حول ضرورة تحسين الأوضاع الأمنية في دارفور والسماح بانسياب الإغاثة.[103] وقد ولدت هذه الزيارات بدورها اهتماماً إعلامياً غير مسبوق، زاد بدوره من تكثيف التغطية الإعلامية للأزمة، وبالتالي الضغط من أجل تحرك فاعل لمعالجتها.

اكتسب هذا التفاعل الثلاثي بين الإعلام والمنظمات الإنسانية والسياسة دفعة إضافية من عامل رابع، تمثل ببروز موقف مبكر يحدد بوضوح المجرم والضحية في هذه المواجهة؛ ففي كوارث أخرى قد تكون أضخم، مثل الكونغو الديمقراطية أو الصومال، يكون من الصعب تحديد أي الأطراف هو الأسوأ. وفي قضايا مثل القضية الفلسطينية أو التبت في الصين أو الشيشان في روسيا، تتعقد الصورة بوجود أطراف قوية تقف مع الطرف الذي كان يمكن في ظروف أخرى تصنيفه بأنه المعتدي. ولكن في

حالة النظام السوداني لم يكن هناك أصدقاء أو حلفاء يدافعون عنه، مما جعل عاصفة النقد التي تعرض لها تكاد تكون أحادية التوجه، مما قوى تأثيرها على الرأي العام.

وقد ساهم في دعم هذا التوجه عزلة السودان أفريقياً؛ فقبل ذلك شكلت حرب الجنوب معضلة أفريقية للسودان. ولكن ما حدث في دارفور ظهر كأنه اضطهاد عرقي للأفارقة لا يدخل فيه أي عامل آخر مثل الدين أو الثقافة كما في حالة الجنوب. وهذا ما وحد الأفارقة في موقف غاضب ضد النظام السوداني.

علاوة على ذلك، فإن تفجر الأزمة تصادف مع الذكرى العاشرة لمذابح رواندا التي أثقلت ضمير العالم عموماً والمنظمة الدولية وأمينها العام، الذي كان المسؤول إبان الأزمة عن عمليات حفظ السلام في المنظمة، واتهم بأنه قصر في التنبيه للأزمة والتصدي لها. ولهذا كان هناك شعور بضرورة بذل جهد مضاعف حتى لا تتكرر مأساة رواندا. وبدوره كان منسق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في السودان موكيش كابيلا ممن عملوا في رواندا في أيام المجزرة، مما كان له تأثير على رؤيته للأزمة.[104] وقد سهلت المقاربة مع رواندا للإعلام تبسيط القضية والحديث عن "إبادة جماعية"، وهذا بدوره ساهم في تحريك الرأي العام.

الحديث عن الإبادة الجماعية جاء أيضاً من متحف المحرقة في نيويورك، الذي أصدر في كانون الثاني/ يناير 2004 أول "تحذير إبادة جماعية" في تاريخه، ثم أعقب ذلك في تموز/ يوليو بإعلان "حالة طوارئ إبادة جماعية".[105] وقد

شكل هذا الإعلان قاعدة انطلاق لمبادرات شعبية، كان من أبرزها الحركات الطلابية التي بدأت تتشكل في الجامعات الأمريكية وتعتمد الإنترنت وسيلة لحشد الدعم لقضية دارفور. كما تبلور تحالف من كل من المنظمات المسيحية التي كانت ناشطة أصلاً في دعم قضية جنوب السودان، والسياسيين وأعضاء الكونجرس المؤيدين لها، والجماعات اليهودية، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات السود،[106] بحيث قام تحالف غير مسبوق بين اليمين واليسار في أمريكا (وتكرر المشهد في أوربا) لأول مرة حول قضية واحدة.

تضافر كل هذه العوامل، مع تواتر التقارير الميدانية من ممثلي الإعلام والمنظمات الإنسانية والدولية الموجودة على الأرض ساهم في رسم صورة للأزمة تحمل الحكومة والمليشيات الموالية لها المسؤولية الأكبر فيها. وكان هناك بالطبع اعتراف بأن حركات التمرد قد مارست انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، ولكن الإجماع كان على أن الحكومة ومليشياتها يتحملون القسط الأكبر من الفظائع، خاصة استهداف المدنيين وعمليات الاغتصاب وحرق القرى وغيرها.

وقد ثار في هذا الخصوص جدل لايزال محتدماً حول أعداد الضحايا وما إذا كان ما وقع في دارفور يصح تصنيفه في خانة الإبادة الجماعية أم لا. وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً الموقف الذي يصف ما وقع بأنه إبادة جماعية، بينما فضلت الأمم المتحدة أن تقول إن انتهاكات جسيمة قد ارتكبت ولكنها لا ترقى إلى الإبادة.[107] وقد عاد مدعي المحكمة الجنائية

الدولية لويس مورينو أوكامبو إلى ترديد تهمة الإبادة الجماعية في مذكرته ضد الرئيس السوداني في 14 تموز/ يوليو 2008.

التحرك الدولي

إن أول جهة دولية تصدت للأزمة هي المنظمات الطوعية والإنسانية. وتزعم منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية أن الحكومة السودانية منعت «بالكامل تقريباً وكالات الغوث الدولية من الوصول إلى دارفور لمدة أربعة أشهر حاسمة، من أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2003 حتى أواخر شباط/ فبراير 2004».[108] ولكن تقريراً للأمم المتحدة صدر في الأول من نيسان/ إبريل 2004 أكد أن المنظمات الإنسانية وصلت إلى دارفور في أيلول/ سبتمبر 2003. وقد أحصى التقرير أكثر من عشرين منظمة إغاثة دولية عاملة في دارفور، ولكنه شكا من قلة عدد الموظفين العاملين من أجانب ومحليين، حيث ذكر أن عدد موظفي الإغاثة الأجانب كان حوالي 36 والمحليين 166.[109]

وقد أصبحت عمليات الإغاثة خط المواجهة الأول بين الحكومة والمجتمع الدولي، حيث إن منظمات الإغاثة العاملة اتجهت، كما أشرنا، إلى استخدام الإعلام للتنبيه على ما تراه مأساة إنسانية كبرى في دارفور، وذلك بغية جمع التبرعات لعملياتها هناك، وللضغط على الحكومات الغربية والمنظمات الدولية، وعبرها على الحكومة السودانية حتى تسمح للمنظمات بحرية أكبر للعمل في دارفور. وبعد أن أعلن الرئيس السوداني عمر البشير انتهاء العمليات العسكرية في كانون الثاني/ يناير 2004، تعهد بالسماح

لمنظمات الإغاثة بحرية العمل أيضاً.[110] ولكن التوتر استمر في التصاعد، وعبر عنه منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان موكيش كابيلا الذي شبه في تصريح له في آذار/ مارس 2004 (مع انتهاء فترة عمله في السودان) الوضع في دارفور بأزمة رواندا وما شهدته من إبادة جماعية.[111] وبعد تحذير آخر أطلقه كوفي عنان في نيسان/ إبريل سمحت الحكومة لبعثة تقصي حقائق برئاسة المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي وفريق من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بزيارة دارفور، حيث صدرت عن المجموعتين تقارير تؤكد تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية وتطالب بتحرك أممي سريع لمعالجتها.[112]

وفي نهاية زيارة كوفي عنان للسودان تم في الثالث من تموز/ يوليو 2004 توقيع بيان مشترك تلتزم فيه الحكومة بتسهيل انسياب الإغاثة ورفع العراقيل البيروقراطية التي تعترضها؛ مثل تأخير منح التأشيرات وأذونات التحرك لموظفي الإغاثة وتسهيل المعاملات الجمركية وغيرها. وقد تعهدت الحكومة كذلك في البيان المشترك بنزع سلاح المليشيات ومعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.[113] ولكن التصعيد كان قد بدأ فعلاً، حيث كانت الولايات المتحدة قد بدأت في حزيران/ يونيو مشاورات حول إصدار قرار من مجلس الأمن، صدر بالفعل بعد ذلك في 30 تموز/ يوليو، وأصبح الأول في سلسلة من القرارات التي صدرت عن المنظمة الدولية حول مشكلة دارفور. وقد طالب القرار رقم 1556 الحكومة السودانية بتطبيق تعهداتها الواردة في البيان المشترك، وكلف الأمين العام برفع تقرير شهري حول هذا الالتزام.[114] وقد تضمن القرار فرض حظر للأسلحة ضد كل الحركات المسلحة غير

الحكومية، بما فيها مليشيات الجنجويد (المواد 7-9)، كما تضمن تهديداً باتخاذ خطوات عقابية إذا لم تلتزم الخرطوم بما ورد في القرار، وقد سبقته تهديدات أوربية وأمريكية مماثلة.[115] وتنفيذاً لهذه التهديدات، أصدر مجلس الأمن في 29 و31 آذار/ مارس 2005 القرارين 1591 و1593 على التوالي، حيث وسع الأول حظر الأسلحة ليشمل الحكومة السودانية، وأوصى بفرض عقوبات على أشخاص يتم تسميتهم لاحقاً من قبل لجنة شكلها لهذا الغرض، بينما قرر الثاني تحويل ملف الانتهاكات في دارفور منذ الأول من تموز/ يوليو 2002 إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد واجه القرار معارضة لا هوادة فيها من الحكومة السودانية التي رفضت التعامل معه تحت أي ظرف، مستندة في ذلك إلى عدة حجج؛ أبرزها أن الحكومة لم تصادق على نظام روما الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، وثانيها موقف الولايات المتحدة الملتبس من المحكمة، حيث إنها ترفضها رفضاً تاماً، وقد ضمنت هذا الرفض في المادة السادسة من القرار التي يمكننا القول إنها تستثني مواطني وموظفي الدول غير الموقعة على اتفاقية روما (فيما عدا السودان) من تقديمهم للمحكمة بتهمة ارتكاب جرائم في دارفور.[116]

لم تعبأ المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات الدولية باعتراضات السودان، حيث جادلت بأن اتفاقية روما تجيز لمجلس الأمن تحويل متهمين للمحاكمة أمام المحكمة حتى وإن لم تكن دولهم موقعة على الاتفاقية، إضافة إلى التشكيك في حجة السودان بقدرة المحاكم الوطنية على محاكمة الجناة. وقد شهدت المواجهة بين الطرفين تصعيداً خطيراً حين قامت المحكمة الجنائية في شباط/ فبراير 2007 بتسمية متهمَين، وطالبت الحكومة السودانية بتسليمهما.

وحين رفضت الحكومة تسليم المتهمين (أحمد هارون وزير الدولة للشؤون الإنسانية، وعلي محمد عبدالرحمن كوشيب المتهم بأنه أحد قيادات مليشيات الجنجويد)، أصدرت المحكمة أمر قبض عليهما في أيار/ مايو 2007.[117]

وقبل ذلك كان مجلس الأمن قد قام استناداً إلى القرار 1591 بإصدار القرار 1672 في 25 نيسان/ إبريل 2006 بحظر سفر وتجميد أرصدة أربعة أشخاص اتهموا بارتكاب انتهاكات جسيمة في دارفور وعرقلة عملية السلام.[118] وقد واجه القرار رفضاً وشجباً من من الحكومة السودانية التي عارضت المشروع منذ طرحه وحذرت من أنه «سيعوق مهمة نزع سلاح المقاتلين ويعرض الأرواح للخطر في دارفور».[119] ومع إصرار الحكومة على عدم الاستجابة، واصلت المحكمة التصعيد، حيث قام المدعي العام لويس مورينو أوكامبو باتهام الحكومة السودانية مباشرة بأنها وراء الانتهاكات، وذلك في تقريره الذي قدمه لمجلس الأمن في حزيران/ يونيو 2008، وتوعد فيه بتسمية مسؤولين كبار في الحكومة كمطلوبين للمحكمة. وقد شبه مورينو أوكامبو الحكومة السودانية في تقريره (الذي تزامن تقديمه مع انعقاد جلسة لمجلس الأمن حول دارفور) بالنظام النازي في ألمانيا، وطالب المجلس بالضغط على الحكومة للتعاون مع المحكمة.[120]

وعندما استجاب مجلس الأمن بإصدار قرار يطالب الخرطوم بالتعاون، أعلنت وزارة الخارجية أنها غير معنية بالقرار، وزادت بأن أعلنت فتح بلاغ ضد مورينو أوكامبو بتهمة الضلوع في الإرهاب، وذلك على خلفية الكشف عن محاولة كانت المحكمة قامت بها لاختطاف طائرة كانت ستقل هارون إلى

الحج وتحويل مسارها إلى بلد ثالث لاعتقاله.[121] ثـم بلـغ الأمـر ذروتـه بعـد تقديم المدعي العام طلبه للمحكمـة بتوجيـه تهـم الإبـادة الجماعيـة وجـرائم الحرب للرئيس البشير في تموز/ يوليو 2008.

وقد أثارت هذه المواجهة جدلاً واسعاً في الأوساط المعنية بين من يـرون ضرورة تقديم العدالة على تحقيق السلم أو العكـس. فقـد اتهمـت الحكومـة السودانية أوكامبو بأنه يعوق جهود السلام في البلاد بـإصراره عـلى ملاحقـة المسؤولين، وأيدها في ذلك مراقبون يرون أن إصرار المحكمة على الملاحقات ستجعل المسؤولين يتمسكون بالسلطة ويرفضون أي حل وسط، لأن البديل هو الانتقال إلى زنازين المحكمة الدولية. وقارن هؤلاء بين مناطق نزاع أخرى مثل جنوب أفريقيا وأثيوبيا تم فيها تقديم مطالب السلم على العدالة.[122]

وقد نشأت مواجهة مماثلة بين السودان والقوى الدولية على خلفية قرار مجلس الأمن رقم 1706 الصادر في 31 آب/ أغسطس 2006، والذي دعـا إلى نشر قوات أممية لتحل محل القوات الأفريقية الموكلة بحفظ السلام في دارفور. وبحسب هذا القرار كان من المفترض أن يـتم توسـيع تفـويض بعثـة الأمـم المتحدة في السودان (كانت قد انتُدبت بموجب القـرار 1590 الـصادر في 24 آذار/ مارس 2005 لدعم اتفاقية السلام في الجنـوب) حتـى تتـولى مـسؤولية حفظ السلام في دارفور. ولكن الخرطوم رفضت القرار رفضاً باتـاً رغـم أنـه نص على احترام سيادة السودان واشترط موافقة الحكومة على نـشر القـوات الدولية. وعللت الحكومة رفـضها للقـرار بأنـه يـستند إلى الفـصل الـسابع، ويجلب قوات أجنبية للبلاد ربما تكـون مـن بـلاد معاديـة، وينتهـك الـسيادة

بتفويضه القوات الأجنبية إعادة هيكلة قوات الشرطة والقضاء ومراقبة الحدود.[123]

وقد استمر الجمود في الوضع حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، حين عقد اجتماع في أديس أبابا بين مسؤولين سودانيين وممثلين عن الأمم المتحدة، أعلن بعده موافقة السودان على تقوية بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور عبر ثلاث خطوات، تبدأ بـ"حزمة الدعم الخفيف" تتمثل في إلحاق عدد قليل من الخبراء ورجال الشرطة الأمميين بالبعثة، تليها "حزمة دعم ثقيل" تتمثل في نشر مئات من الجنود الأمميين مع معداتهم، وتنتهي في المرحلة الأخيرة في نشر "قوات هجين" مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.[124] وقد تمت ترجمة هذا الاتفاق إلى القرار رقم 1769 الذي صدر عن مجلس الأمن في 31 تموز/ يوليو 2007، وقضى بنشر قوات هجين من 26000 جندي وشرطي، وقبلته الحكومة السودانية على الفور. وقد جاء في تعليل قبول القرار الجديد أنه تم بالتشاور مع الحكومة، ولم يشر إلى القرار 1706 المرفوض، كما أنه لم يشر إلى الفصل السابع إلا فيما يتعلق بالدفاع عن النفس. ورحبت الحكومة كذلك بخلو القرار من التهديد بعقوبات وتأكيده على احترام سيادة واستقلال السودان.[125]

ولكن محتوى القرار مايزال موضع نزاع بين الأطراف، حيث إن الخرطوم تصر على أن المقصود ليس "القوات الهجين"، وإنما "العملية الهجين"، بمعنى أن القوات لابد أن تكون أفريقية خالصة، وكذلك قيادتها، وإنما يكون دور الأمم المتحدة هو التعاون مع الاتحاد الأفريقي لدعم وإنجاح العملية.[126] وقد

استدعى الأمر مشاورات مكثفة قبل تجاوز بعض هذه الخلافات والإعلان رسمياً عن انتقال مهام حفظ السلام في دارفور من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى بعثة الأمم المتحدة في دارفور "يوناميد" في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007. ولكن أعداد القوات التي نشرت هناك مازالت تقل عن نصف العدد المقرر بعد مرور أكثر من ستة أشهر على بدء العمليات.[127] وينحو كثير من المراقبين باللائمة على الحكومة السودانية في تأخر نشر القوات، وذلك باعتراضها على نشر أي قوات من خارج أفريقيا، حيث رفضت مساهمات من النيبال والدول الإسكندنافية وغيرها، إضافة إلى التعقيدات البيروقراطية في مجال التأشيرات والجمارك ومنح الأراضي وغير ذلك.[128] ولكن مصادر الأمم المتحدة ترى أن أكبر العقبات التي تعترض طريقها هي نقص المعدات، خاصة الطائرات العمودية وطائرات النقل، إضافة إلى استمرار القتال وتصعيده من قبل كافة الأطراف، خاصة الحركات المتمردة. وقد كان هذا هو تحليل مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام جان-ماري جيهنو في إفادته لمجلس الأمن في 15 أيار/ مايو 2008، وهي نفس الإفادة التي وعد فيها بأن ترفع نسبة نشر القوات إلى 80٪ بنهاية عام 2008.[129] ويعترف المنتقدون بوجود عقبات لوجستية يطالبون مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالاستجابة لها، ولكنهم يرون أن العقبات الأهم هي المناورات الحكومية التي تستغل المشكلات الأخرى لصرف النظر عن دورها في الأمر.[130]

يمكن القول إن هناك استقطاباً حاداً بين موقفين متقابلين حول التحرك الدولي تجاه أزمة دارفور؛ فمن جهة هناك الحكومة السودانية وأنصارها في

الخارج مثل الصين وروسيا وبعض الدول العربية، التي ترى أن التدخل الدولي في الشأن السوداني قد ذهب أبعد من اللازم. وترى الحكومة أن الموضوع ينطوي على أجندة خفية تخفي مطامع في السودان أو نوايا مريبة تجاه حكومته، وأن هناك مبالغة في تضخيم الأزمة لخدمة هذه الأجندة.[131] من جهة أخرى، نرى المنظمات الحقوقية والمدنية العالمية وجماعات الضغط التي ترى أن المجتمع الدولي لم يتحرك بما يكفي للتصدي للأزمة، بل يكاد يقف موقف المتفرج بينما دارفور تحترق.[132]

وقد فسر بعض المراقبين التناقض بين الخطاب المتشدد لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وضعف مساهمتها في حل الأزمة إلى عدة عوامل؛ منها عدم كفاءة مساعدي الرئيس الأمريكي جورج بوش وسرعة تغيير مناصبهم، وانشغال الإدارة الأمريكية بحربها في العراق، إضافة إلى صعوبة العمل خلال المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة التي تتطلب التوافق في وجه معارضة للسياسة الأمريكية من قبل دول مثل الصين، وضعف موقف أوربا المنقسمة على نفسها.[133] ولكن مراقبين آخرين يعزون الأمر إلى وجود انقسام حاد داخل إدارة بوش بين "الواقعيين" من جهة، والمجموعة التي أطلق عليها البعض "لوبي قرنق" من جهة أخرى.[134] وبحسب هذا التحليل، فإن الواقعيين (وهم يتمركزون في وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية وبعض مراكز الدولة الأخرى) يفضلون قدراً من التعاون مع الخرطوم، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب وإنجاح جهود السلام في الجنوب. أما "لوبي قرنق"، وهو يتمركز في الكونجرس ومنظمة العون

الأمريكية وبعض منظمات المجتمع المدني، فكان يتبنى التصعيد، كما اتضح من تمرير قوانين (مثل قانون سلام السودان) تدعو إلى إجراءات عقابية ضد السودان. وقد كانت إدارة بوش تميل إلى معسكر الواقعيين، خاصة وأن أكثر المحرضين ضد السودان كانوا من فئات اليسار والليبراليين. ولكن الأمر تغير حين دخلت الساحة جماعات أقرب إلى توجه الرئيس بوش، خاصة مجموعات الضغط البروتستانتية واليهودية. ذلك أنه كان من الصعب تجاهل هذه الجماعات، خاصة وأن عام 2004 كان سنة انتخابات. وكنتيجة لهذه الضغوط المتضاربة، تميزت سياسة إدارة بوش تجاه دارفور بتناقض تمثل في التصعيد السياسي واللفظي من جهة، والتحفظ العملي من جهة أخرى. وقد عبر عن هذا أصدق تعبير شهادة وزير الخارجية كولن باول أمام الكونجرس في 9 أيلول/ سبتمبر 2004، والتي وصف فيها ما يقع في دارفور بأنه إبادة جماعية ولكنه أكد في نفس الوقت أن الولايات المتحدة لا تعتزم التصدي للأمر بعمل حاسم مثل التدخل العسكري.[135]

هناك ما يؤيد هذا التحليل إلى حد ما في شهادات المطلعين على الأمور من داخل الإدارة، خاصة لجهة الضغوط المتضاربة التي كان يتعرض لها بوش. ولكن نفس هؤلاء المطلعين يرون أن الرئيس بوش كان متحمساً شخصياً لتدخل عسكري، ولكن مساعديه عارضوا ذلك التوجه في إجماع نادر بين صقور الإدارة ممثلين في وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وحمائمها بقيادة كولن باول؛ وذلك بحجة أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تغزو بلداً مسلماً ثالثاً بعد العراق وأفغانستان.[136]

تعبر ردة الفعل الدولية غير المسبوقة حيال أزمة دارفور، خاصة في شقها الإعلامي، عن ديناميات المجتمع الدولي في عصر العولمة، خاصة ما ذكرناه من التداخل والتكامل بين المنظمات الطوعية المدنية والإنسانية ذات البعد الدولي وشبكات الإعلام، والعلاقة التبادلية بين هذه المنظمات والشبكات، والمنظمات الأممية (منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الاقتصادية الدولية ... إلخ) من جهة، وبين الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية المرتبطة بها من جهة أخرى. ولا يمكن هنا ببساطة تصنيف الأمر في خانة المؤامرة كما تذهب إلى ذلك الحكومة السودانية وبعض مناصريها العرب، والجزم بأن «الظاهر للعيان أن لغة المصالح الغربية والإرث التاريخي الاستعماري والصليبي هو الأمر الحاكم في أزمة دارفور، وأن هناك أطرافاً لها مصلحة أكيدة في الترويج لشائعة التطهير العرقي والإبادة الجماعية تسعى للوصول بالأزمة إلى ذروتها وتكرار مأساة العراق في السودان لتحقيق أكثر من هدف، ومواصلة مخططات قديمة».[137] ذلك أن الدول الغربية، بما فيها الولايات المتحدة فوجئت مثل غيرها بحجم الأزمة، وكانت كما رأينا تواجه انقسامات داخلية حول التعامل معها، وتواجه ضغوطاً من عدة جهات في اتجاهات متضاربة. وكما شهدنا أيضاً، فإن اتهامات متواترة وجهت ومازال توجه للمجتمع الدولي بالتقاعس عن التصدي للأزمة بالقدر المطلوب. بل إن بعض الأصوات من داخل الأمم المتحدة ظلت تطلق هذه الاتهامات، كما شهدنا في الآونة الأخيرة جهات عربية تنضم إلى المنددين، كما حدث في حزيران/ يونيو 2008 حين أصدرت منظمات حقوقية عربية انتظمت تحت مظلة "التحالف العربي من أجل دارفور" بياناً على هامش مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة

المؤتمر الإسلامي في كمبالا نددوا فيه بصمت المنظمة ودولها عن أزمة دارفور وطالبوا بتحرك فاعل من أجل معالجة الأزمة.[138]

الأزمة إذن وطبيعتها وتفاعلاتها مع ظواهر في الداخل والخارج هي التي أملت الاستجابة الدولية. صحيح أن الاستجابة تشكلت بمصالح الدول والأطراف ودوافع مختلطة مثلما تشكلت بمثاليات واهتمام بمصير الضحايا. فعلى سبيل المثال، نجد أن دولاً مثل الصين تحركت من منطلق مصالحها المتشابكة المتمثلة في علاقاتها الاقتصادية مع السودان، مثلما تحركت في وقت لاحق تحت الضغوط الخارجية، خاصة بعد التهديد الذي وجه للألعاب الأولمبية في بكين من ناشطي قضية دارفور في الغرب، وسعت إلى خلق توازن بين هذه المصالح.[139] ويمكن أن يقال إن العامل الحاسم كان إلى حد كبير، كما أسلفنا، هو أن الحكومة السودانية لم يكن لها أصدقاء كثر، ولم تكن هناك مصالح مشتركة مع أطراف دولية فاعلة تجعل هذه الأطراف تتصدى لمساندتها. ولكن حتى لو وجدت مثل هذه الأطراف، كما هو حال الصين وروسيا وبعض الدول العربية، فإن هذه الأطراف وجدت صعوبة في التصدي للحملة الدولية الكاسحة المناصرة للضحايا في دارفور.

تطورات الصراع ومساعي السلام في دارفور

تفجر الصراع، كما أوضحنا، بعد تشكل تنظيمات أخذت تتبلور منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين بعد شعور بعض عناصر النخبة في إقليم دارفور بأن الحكومة السودانية تتجاهل مطالبها ومصالحها، وكردة فعل على تصاعد الصراع العرقي والقبلي في الإقليم. وقد ساهم تدفق النفط وتسارع

وتيرة مفاوضات السلام بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان في تحفيز قادة التمرد في دارفور؛ ففي مفارقة لافتة، كان للتقدم نحو اتفاق السلام بين طرفي الحرب في جنوب السودان بدءاً من إنفاذ اتفاقات وقف إطلاق النار عام 2002 ثم إبرام اتفاق مشاكوس في تموز/ يوليو 2002، وهو اتفاق مهد للسلام بحسم قضيتين خلافيتين رئيسيتين، هما قضية تقرير المصير وقضية الدين والدولة، كان لهذا التقدم أثره على شعور أهل دارفور بالغبن وبجدوى العمل المسلح. فقد منحت الاتفاقيات التي كان يجري التفاوض عليها الجنوبيين نصف عائدات النفط ومناصب مهمة في الدولة إضافة إلى الحكم الذاتي. وكان هذا مؤشراً على أن الطريق الأقصر إلى تحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية هو إطلاق تمرد مسلح.[140]

وبالفعل لم تخيب الحكومة هذا الظن؛ فبمجرد ظهور بوادر التوتر في صيف عام 2002، تسارعت جهود الحكومة إلى فتح حوار مع المتمردين، إما مباشرة، وإما عبر وسطاء، كما شهدنا سابقاً في لقاء البرلمانيين الفور الذين قاموا بدورهم بالاتصال بالمتمردين والاستماع إلى مطالبهم، وقدموا توصيات تمثلت في تنفيذ قرارات مؤتمرات الصلح السابقة وإطلاق جهد حكومي أكثر جدية للتصدي للانفلات الأمني في الإقليم ونزع سلاح المليشيات القبلية. وقد تقدمت مجموعات عدة من أبناء دارفور، خاصة المنضوين تحت الحركات الإسلامية، بعدة مبادرات لاحتواء الصراع والوصول إلى حل سلمي. وشارك بعض المسؤولين، وعلى رأسهم حاكم دارفور السابق الفريق إبراهيم سليمان، في هذه المساعي.

وكان من أبرز هذه المبادرات المؤتمر الذي عقد في 23 آذار/ مارس 2003 في الخرطوم بحضور 300 من القياديين والناشطين، تم اختيار ثمانين منهم للسفر في اليوم التالي إلى الفاشر حيث اجتمعوا بولاة ولايات دارفور ووزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن وعدد من كبار المسؤولين، واتفقوا على استراتيجية لاحتواء الأزمة. ولكن هذه المبادرات تعثرت (لأن الحكومة جنحت إلى موقف أكثر تشدداً وفضلت الحل العسكري بحسب رأي البعض).[141] تشدد الحكومة لم يمنعها من إبرام اتفاق أبشي لوقف إطلاق النار برعاية تشادية في أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، ثم إبرام اتفاق أنجمينا في نيسان/ إبريل 2004 الذي أكد وقف إطلاق النار وحدد آليات مراقبته إضافة إلى تسهيل مرور المعونات الإنسانية للمتضررين.

وقد شهد اجتماع أنجمينا بداية دور الاتحاد الأفريقي في التصدي لقيادة الجهود لحل الأزمة، فتقرر عقب الاتفاق إرسال 60 مراقباً لوقف إطلاق النار من الاتحاد الأفريقي مع 300 جندي لحراستهم. وكان وصول الفوج الأول من هؤلاء بدءاً من حزيران/ يونيو 2004 نواة ما أصبح يعرف لاحقاً ببعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.[142] وفي تشرين الأول/ أكتوبر تقرر رفع عدد المراقبين والقوات إلى 3320، بينهم 815 شرطياً. ولكن الشكوى استمرت من تدني الأداء؛ فتقرر في نيسان/ إبريل 2005 رفع عدد القوات إلى 6171 مع 1560 مدنياً.[143] ولكن الشكوى استمرت مع ذلك من قلة فاعلية القوة الأفريقية حتى تم صدور قرار مجلس الأمن رقم 1706 باستبدالها بالقوات الأممية، كما أسلفنا.

من جهة أخرى، فإن الاتحاد الأفريقي تولى رعاية مفاوضات السلام، حيث عقدت جولة المفاوضات التالية في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في تموز/ يوليو 2004، وكان حضور الحركات المتمردة فيها ضعيفاً،[144] (بتأثير من أريتريا الداعم الأكبر للحركات وعدو أثيوبيا اللدود)، مما دفع إلى نقل المفاوضات إلى العاصمة النيجيرية أبوجا، حيث عقدت سبع جولات إضافية (بين آب/ أغسطس 2004 وأيار/ مايو 2006). وفي الجولة الأخيرة (نيسان/ إبريل – أيار/ مايو 2006) وقعت الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي على الاتفاقية التي أصبحت تعرف باتفاقية دارفور للسلام (أو اتفاقية أبوجا). وقد أمهل الوسطاء الحركات التي رفضت التوقيع (حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان جناح عبدالواحد نور الذي تردد قبل أن يعلن رفضه) حتى منتصف أيار/ مايو ثم حتى نهايته مع تهديدات بأقسى العقوبات ضد من لا يوقع.[145]

صيغت الاتفاقية من قبل عدد صغير من الخبراء والدبلوماسيين الأفارقة والغربيين، ولقيت دعماً قوياً من الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية المهمة والمجتمع الدولي. وقد سعت الاتفاقية للتوفيق بين مطالب الأطراف المتحاربة وأيضاً احترام شروط اتفاقية نيفاشا (المعروفة باتفاق السلام الشامل) التي كانت قد أبرمت في كانون الثاني/ يناير 2005 لإنهاء حرب الجنوب واشتملت على نسب دقيقة لتوزيع السلطة والثروة بين الشمال والجنوب. ولكن هذا هو تحديداً ما أثار اعتراض حركات دارفور التي لم تقبل أن تعامل اتفاقيات نيفاشا على أنها "مقدسة". إلا أن هذا لم يقنع معظم اللاعبين الدوليين والإقليميين الذين لم يكونوا مستعدين للتضحية بتلك

الاتفاقية التي أنهت حرباً استمرت لعقود من أجل تلبية مطالب الحركات المسلحة التي رآها الكثيرون مبالغاً فيها.[146]

غطت الاتفاقية في فصولها الأربعة والوثائق والبروتوكولات الملحقة بها الترتيبات الأمنية وتقاسم السلطة والثروة وتعويض المتضررين وإعادتهم إلى مناطقهم والمصالحة بين أهل دارفور. وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، تم الاتفاق على وقف إطلاق النار وفصل القوات وتحديد أماكنها ونزع سلاح المليشيات ودمج قوات التمرد في القوات النظامية وتسريح من بقي منهم، إضافة إلى تسهيل انسياب المعونات الإنسانية وإبعاد المسلحين عن المعسكرات. وقد خصص صندوق لتعويض وإعادة توطين النازحين والمتضررين. وفيما يتعلق بتقسيم السلطة والثروة، تم الاتفاق على تمثيل أهل دارفور في مختلف مستويات السلطة والخدمة المدنية بما يتناسب مع نسبة السكان، وتوجيه الموارد لتنمية الإقليم على هذا الأساس، مع معاملة تفضيلية في مجالات التعليم والتنمية والخدمات. كما تقرر استحداث منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية ليشغله مرشح من دارفور يقوم -إضافة إلى ذلك- برئاسة السلطة الانتقالية التي تنشأ بموجب الاتفاقية، وتتكون من ولاة ولايات دارفور الثلاث ومسؤولين آخرين. وتعطى حركات التمرد منصب أحد الولاة في دارفور ونواب الوالي في الولايتين الأخريين، إضافة إلى حوالي ثلث النواب في برلمانات الولايات. مركزياً سيكون هناك تسعة وزراء ووزراء دولة و12 عضواً في المجلس الوطني ورئاسة إحدى لجانه. وفيما يتعلق بالمصالحة تقرر عقد مؤتمر للحوار بين أهل دارفور تبدأ التحضيرات له خلال شهر من توقيع الاتفاقية.[147]

وقد كانت هناك أربع نقاط اعتراض رئيسية عند رافضي الاتفاقية؛ أولها مستوى التعويضات للمتضررين وضرورة النص على آليات محددة لذلك ورصد مبالغ للتعويض الفردي، في مقابل إصرار الحكومة على ألا تكون هناك تعويضات فردية وإنما مشاريع إعادة توطين. وثانيها المطالبة بمنصب نائب رئيس الجمهورية يكون لشخص من دارفور بدلاً من "كبير مساعدي رئيس الجمهورية". وثالثها تتعلق بتوحيد دارفور تحت إدارة واحدة كما هو الحال في الجنوب (نصت الاتفاقية على أن يترك تحديد موضوع توحيد الإقليم لقرار يتخذه مواطنو الإقليم في استفتاء يعقد بحلول عام 2010). ورابعها يتعلق بنسب تقاسم السلطة بين الحكومة وحركات التمرد في ولايات دارفور، حيث أعطت الاتفاقية النصيب الأكبر لحزب المؤتمر الوطني الحاكم.[148]

ورغم قيام إجماع دولي غير مسبوق خلف الاتفاقية، إلا أن المجتمع الدولي عجز عن إقناع بقية الحركات بالانضمام إلى الاتفاقية. وقد تضاربت الآراء حول طريقة الخروج من المأزق، حيث رأى معارضو الاتفاقية ضرورة التخلي عنها والاستعاضة عن جهود السلام بتدخل عسكري أممي، بينما دافع مؤيدو الاتفاقية عنها ودعوا إلى توسيعها وتطويرها ودعمها.[149] وقد كان هذا الموقف الأخير هو موقف الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وداعميهما في المجتمع الدولي، حيث كان التوجه العام نحو دعم تطبيق الاتفاق والسعي إلى إقناع بقية الفصائل بالانضمام إليه.[150] وعندما تعثر هذا التوجه، وجد التيار الآخر الفرصة سانحة للتحرك باتجاه التدخل الدولي عبر قوات الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

ولكن بعد رفض الحكومة للقرار 1706، وتدهور الحالة الأمنية مع تعذر تنفيذ معظم بنود الاتفاقية، تقدم فريق الوساطة المشترك من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في حزيران/ يونيو 2007 بـ"خارطة طريق" من ثلاث مراحل: أولاها توحيد المبادرات وتوحيد الفصائل وإنهاء تشرذمها، وثانيها تتمثل في محاولة توحيد رؤى الفصائل وتقريب وجهات نظرها حول القضايا المطروحة، بينما تكون الثالثة والأخيرة هي مرحلة المفاوضات. المفارقة أن المرحلة الأولى، التي شهدت، عكس ما أريد لها، تعدداً كبيراً في المبادرات الرامية إلى توحيد الفصائل، باءت كلها بالفشل. فقد طرحت كل من ليبيا وأريتريا وتشاد ومصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والحركة الشعبية لتحرير السودان (وأيضاً بعض المنظمات الطوعية، مثل العدالة لأفريقيا) مبادرات كانت متضاربة في بعض الأحيان ولم تحقق قدراً كبيراً من النجاح.[151]

بدأت المرحلة الثانية، باجتماع للفصائل في أروشا في مطلع آب/ أغسطس 2007 (قاطعه فصيل عبدالواحد نور من جيش تحرير السودان) خرج ببعض نقاط اتفاق منها الالتزام بالتفاوض. ولكن عندما عقدت جولة المفاوضات المرتقبة في سرت في تشرين الأول/ أكتوبر قاطعتها أهم الحركات الرافضة للاتفاقية، من أبرزها فصيل عبدالواحد نور وحركة العدل والمساواة.[152] ولم تعقد أي جلسة مفاوضات منذ ذلك الحين، حيث يبدو أن فريق الوساطة قد وصل بجهوده إلى طريق مسدود، وأصبح كل التعويل الآن على نشر قوات الأمم المتحدة "يوناميد" إضافة إلى حوارات غير رسمية في دارفور والخارج.

وقد دخلت الأزمة في تعقيدات جديدة بعد تفاقم النزاع بين تشاد والسودان، حيث تصاعد التوتر بين البلدين بعد أن اجتاحت قوات المعارضة العاصمة التشادية في كانون الثاني/ يناير 2008 وأوشكت أن تسقط النظام، وما أعقب ذلك من اتهام من تشاد للخرطوم بأنها وراء ذلك.[153] ورغم أن الرئيسين وقعا بعد ذلك اتفاقية في داكار في آذار/ مارس 2008 تنص على التوقف عن دعم المعارضة في البلدين وقيام لجان مشتركة للتنسيق ومراقبة الحدود (تضاف إلى اتفاقيات سابقة مماثلة في طرابلس في شباط/ فبراير 2007 وفي مكة المكرمة في أيار/ مايو 2007)، إلا أن التوتر تواصل وبلغ ذروته مع هجوم حركة العدل والمساواة على العاصمة السودانية في العاشر من أيار/ مايو 2008. وقد اتهم السودان تشاد بأنها كانت وراء الهجوم وأعلن قطع العلاقات الدبلوماسية معها.[154]

ورغم أن هجوم حركة العدل والمساواة على العاصمة يمثل في ظاهره تصعيداً خطيراً، إلا أنه لا يشكل تهديداً كبيراً للنظام، خاصة مع صعوبة تكراره بسبب العقبات اللوجستية والمسافة الشاسعة التي تفصل بين معاقل الحركة ونقاط إمدادها الخلفية داخل تشاد والعاصمة السودانية. وقد استفادت الحكومة من الهجوم على المدى القصير، خاصة على خلفية الإدانات شبه الجماعية للهجوم من القوى السياسية السودانية بمن فيها خصوم النظام ومنافسوه (مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي). وقد كانت هناك أيضاً إدانات شبه جماعية على المستوى الدولي، منها إدانات نادرة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوربي ومجلس الأمن. ولكن على المدى الطويل، فإن

الهجوم قد يمهد لنقل الصراع العرقي إلى العاصمة ووسط البلاد إذا لم تتوخ الحكومة الحذر في تعاملها مع الأمر.

مهددات السلام الشامل

التعقيد الذي يمثله تشابك صراع دارفور مع صراعات تشاد يكشف عن بعد مهم في الأزمة ومعوق من معوقات الحل. فقد لعب العامل التشادي مع العامل الليبي -كما أسلفنا- دوراً محورياً في إذكاء الصراع. ولايزال هذان العاملان يلعبان دورهما في الأزمة؛ فقد لمحت الحكومة السودانية (وصرح بعض مؤيديها)[155] باتهام ليبيا بالضلوع في الهجوم على العاصمة. وقد كانت أريتريا، التي لا تخفي دورها في دعم معارضي دارفور، قد سعت بعد أن أصلحت علاقاتها مع الخرطوم للعب دور في تحقيق السلام يشبه الدور الذي لعبته في اتفاق الشرق (والمعروف أن حركة العدل والمساواة كان لها بدورها مقاتلون يرابطون في شرق السودان).

ولاشك أن الطموحات الإقليمية المتضاربة والتدخلات الدولية تعقد الصراع وتصعب الحل. فقد أنحى البعض باللائمة على المجتمع الدولي والناشطين الدوليين في إذكاء الصراع بدون قصد، لأن التصعيد تجاه الحكومة وتقديم الدعم (حتى الإنساني) لأطراف الصراع قد يطيل أمده ويعقده بإعطاء الأمل للمتمردين بإمكانية الحل العسكري وجعلهم زاهدين في تقديم التنازلات.[156] وقد نبهت مجموعة الأزمات الدولية في تقرير لها صدر في تموز/ يوليو 2007 إلى ضرورة تبني نظرة شاملة للسلام في السودان لتجنب أن تؤدي الصراعات المتداخلة في البلاد إلى تقويض بنية

السلام التي أسست لها اتفاقية السلام الشامل التي بدت مهددة بخلافات طرفي الاتفاق (حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان). وقد حذرت المجموعة من إهمال التوترات الناشئة في كردفان وفي مناطق السدود في الشمال الأقصى، إضافة إلى نزاع الشرق الذي تمت تسويته ولكنه خلف توترات تحتاج إلى معالجة. وطالبت المجموعة بحسم الخلافات حول المسائل العالقة في اتفاقية السلام الشامل، خاصة المتعلقة بترسيم الحدود بين الشمال والجنوب وإصدار قانون الانتخابات وإجراء الإحصاء وحسم الخلافات حول توزيع عائدات النفط.[157]

والمجموعة محقة في تحليلها حول التداخل بين النزاعات القائمة في السودان. وقد اتضح هذا بصورة أكبر حينما انعكست الصراعات بين شريكي اتفاق نيفاشا (الذي شهد انسحاب الحركة الشعبية من الحكومة لعدة أشهر بدءاً من تشرين الأول/ أكتوبر 2007 بسبب خلافات حول تطبيق الاتفاق، ثم في الصراع حول أبيي الذي وصل إلى مرحلة القتال في حزيران/ يونيو 2008) على عملية السلام في دارفور. ولاشك أن التوتر بين الشريكين كان أحد العوامل التي شجعت حركات التمرد في دارفور على التغيب عن لقاء سرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2007. يمكن أن يقال الأمر ذاته عن الصراعات الإقليمية في تشاد وغيرها. وقد تواترت الأدلة على تلازم النزاعات حين قامت الحركة الشعبية في مطلع أيلول/ سبتمبر 2008 بسحب وزرائها من حكومات ولايات دارفور الثلاث احتجاجاً على قيام القوات الحكومية بمهاجمة معسكر "كلمة" للنازحين في جنوب دارفور؛ مما أدى إلى مقتل أكثر من خمسين شخصاً في الصدامات التي

نجمت عن العملية التي تقول الحكومة إنها كانت للبحث عن السلاح. ورغم أن الحركة الشعبية قد أيدت شريكها في الحكم برفض مذكرة المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس، إلا أنها تدعو لنوع من التعامل مع المحكمة، وهو ما يرفضه حزب المؤتمر الوطني.

يضاف إلى ذلك أن أكثر مبادرات السلام كانت تركز على الجماعات المسلحة وتغفل غير المقاتلين، كما تغفل القبائل العربية التي تمثل ما يقرب من نصف سكان إقليم دارفور. وقد عانت القبائل العربية (خاصة الغالبية التي لم تشارك في القتال) كثيراً من الربط غير الدقيق بين مصطلح الجنجويد والانتماء العربي، كما عانت من تأثير الحرب على تحرك القبائل الرعوية وعدم تمكن المتضررين من الحصول على الدعم الإغاثي بسبب طبيعة حياة هذه القبائل وكون أفرادها ليسوا موضع ترحيب في معسكرات النازحين التي يغلب عليها العنصر الأفريقي؛ ولهذا فإن إدماج العرب في العملية السلمية في غاية الأهمية من أجل الوصول إلى حل دائم للنزاع الدائر هناك.[158]

من جهة أخرى، فإن الانشقاقات المستمرة داخل حركات التمرد على أساس قبلي أو عرقي (أو فردي أحياناً) ساهمت في حالة عدم الاستقرار وصعوبة الوصول إلى اتفاق. تصدع الحركات بدأ مبكراً، ويرجع إلى التركيبة القبلية للحركات وأجندتها. فقد بدأت حركة تحرير السودان كتحالف بين الفور والزغاوة، وهو تحالف مصالح حاول تجاوز عقود طويلة من الصراع بين الطائفتين. ولكن الشكاوى بدأت منذ الأشهر الأولى من سعي المسلحين الزغاوة الذين جاءوا للتدريب في منطقة جبل مرة معقل الفور بناءً على اتفاق

الشراكة إلى الهيمنة على المنطقة والتورط في هجمات على القرى. وقد استمرت الاتهامات المتبادلة بين الطرفين طوال فترة الصراع.[159]

ويدعي الفور أن تساهل عبدالواحد نور إبان رئاسته للحركة مع الزغاوة وسياسة الجيش الشعبي لتحرير السودان في توزيع الأسلحة على الأطراف المختلفة ساهمت في تعميق الخلافات. وقد قاد مني أركو مناوي في نهاية عام 2005 عملية انقلاب انتزع فيها قيادة جيش تحرير السودان من عبدالواحد في مؤتمر عقد في منطقة حسكنيتة التي يسيطر عليها أنصار مناوي. وقد كان من المفترض أن يحضر عبدالواحد المؤتمر ولكن خلافات حول تحديد عدد وأشخاص المندوبين دفعته إلى التغيب. وقد واجه عبدالواحد في فترة لاحقة انشقاقاً آخر، هذه المرة من قبل أنصاره من قبيلة الفور، قاده نائبه ورفيق دربه عبدالشافي. ويقول المنشقون إنهم اضطروا إلى إطاحة عبدالواحد الذي يقيم حالياً في فرنسا بسبب أسلوبه الفردي في القيادة وغيابه المستمر عن ساحة القتال. ولكن الرجل مازال يتمتع بشعبية، خاصة وسط النازحين من قبائل الفور المقيمين في المعسكرات.[160]

لقد شهدت حركة العدل والمساواة صراعات داخلية وانشقاقات، وشهدت الحركات المنشقة عنها انشقاقات أخرى؛ بحيث ارتفع عدد الحركات من اثنتين عند بدء الصراع إلى أكثر من أربع عشرة حركة. وتتكرر الصراعات بين الحركات أيضاً، حيث شهدت الساحة وتشهد اقتتالاً وتصفيات بين الفصائل المتناحرة والمتنافسة، والتي تتصارع أيضاً بتصعيد الحرب ورفع سقف المطالب، مما يعقد جهود تحقيق السلام. وقد بذل

الوسطاء وجهات أخرى جهوداً حثيثة لتوحيد الفصائل أو على الأقل تنسيق مواقفها التفاوضية. وقد عقدت لهذا الغرض خلال عام 2007 عدة لقاءات في تنزانيا وجنوب السودان وأماكن أخرى، ولكن النجاح في هذا المجال لايزال محدوداً.

ويعزو كثير من المراقبين التشرذم القائم في حركات دارفور إلى ضعف الكوادر وقلة خبرتها السياسية، حيث إن معظم كوادر الحركة وقياداتها الوسيطة من العناصر الشابة أو القليلة التعليم. وبخلاف الوضع في الجنوب، حيث استمرت الحرب عقوداً طويلة قبل الاقتراب من طاولة المفاوضات، ونشأت كوادر ذات خبرة وتجربة، فإن حرب دارفور انتقلت إلى العالمية قبل أن تنضج كوادرها.[161]

ورغم أن هذا التحليل يبدو صحيحاً إلى حد بعيد، إلا أن هذا التشرذم لم يكن مستغرباً في حركات مسلحة ذات طابع قبلي. وهذه الظاهرة لا تقتصر على دارفور؛ فقد شهدت حركة التمرد في الجنوب وحركات مماثلة في أفريقيا صراعات من هذا النوع في مختلف مراحلها. ويتهم البعض الحكومة بأنها تقف وراء الانشقاقات لإضعاف وتمزيق حركات التمرد،[162] وهو اتهام لا يخلو من صحة، وإن كان لتدخلات الدول الخارجية مثل ليبيا وتشاد وأريتريا وغيرها دور لا يقل أهمية عن ذلك.

وقد زادت المشكلة تعقيداً بعد إعلان انسحاب كبير مساعدي رئيس الجمهورية مني أركو مناوي من الحكومة غاضباً في بداية صيف 2008، حيث التحق بجنوده في المناطق التي يسيطرون عليها، ورفض العودة إلى مزاولة

مهامه في الحكومة ما لم يستجب شركاؤه في الحكومة إلى مطالبه المتمثلة في الإسراع بتنفيذ بنود اتفاقية أبوجا.

الخاتمة

يتضح من كل ما سبق أن النقطة الحاسمة في أزمة دارفور كانت اندلاع القتال بين المساليت والقبائل العربية المقيمة في دار مساليت في مطلع عام 1999، وتحميل قطاع واسع من أهل دارفور الحكومة المسؤولية في تفجير الصراع ثم العجز عن احتوائه. من جانبها، فإن الحكومة حملت والي غرب دارفور الذي ينتمي إلى قبيلة المساليت (والذي تم انتخابه من قبل مجلس الولاية في عام 1997 ضد رغبة الحكومة) المسؤولية في الانحياز لقبيلته ضد العرب. ولكن الرأي العام في دارفور كان يرى أن سياسات الحكومة التي قسمت دارفور إلى ثلاث ولايات في عام 1994، وأن ما تم من تغول على سلطات الإدارة الأهلية والحقوق القبلية التاريخية في الأرض، ثم سياسات مبعوث الرئيس الفريق محمد أحمد الدابي، كلها فجرت الأزمة ثم ساهمت في التصعيد. ويلاحظ أن تفجر الصراع في غرب دارفور بعد انتخاب والٍ من القبيلة الغالبة يشبه إلى حد كبير تفجر الصراع داخل الإقليم بعد أن بدأ ينال قدراً من الحكم الذاتي في عام 1981، وتصاعده في الحالين ليبلغ درجة الحرب الأهلية ذات الطابع العرقي (في عام 1987 بين الفور والعرب، وفي عام 1999 بين العرب والمساليت).

والمؤكد أن التعامل الخطأ مع هذه الصراعات ومع التغيرات المناخية والديمغرافية والسياسية والاقتصادية التي أثرت في أوضاع الإقليم، إضافة

إلى الحسابات الخاطئة لمختلف أطراف الأزمة، كل ذلك أدى إلى تعقيدات جعلت الأزمة تخرج عن السيطرة.

إقليم دارفور يتكون – كما أوضحنا – من كيانات قبلية وعرقية تشبه الدويلات، لأنها كيانات ترتبط بحيازة الأرض. وقد أدت التغيرات الديمغرافية المتمثلة في كل من زيادة عدد السكان بالنمو الطبيعي، والنزوح من تشاد وغرب أفريقيا، والتغيرات المناخية، إلى مواجهة بعض قطاعات السكان، خاصة الرعاة الرحل، خطراً يهدد معاشهم ووجودهم. وقد كان هذا الوضع يحتاج إلى تحرك عاجل وشامل لمعالجة الأوضاع المستجدة. فقد نشأ استقطاب خطير؛ بين دفاع القبائل المستقرة عن مكتسباتها التاريخية عبر إحياء واستدامة نظام الإدارة الأهلية وما يكرسه من عصبية قبلية ومنطق وجود دويلات داخل الدولة من جهة، وبين القبائل "المهمشة" داخل دارفور، الممثلة في الرعاة الرحل والمهاجرين الجدد من جهة أخرى.

وقد كان من المفترض أن يسهم إنشاء سلطة محلية تدير بعض شؤون الإقليم في حل الأزمة، ولكن هذا الاستقطاب القائم جعل لهذا الإجراء أثراً عكسياً تمثل في شعور القبائل العربية بالمزيد من التهميش داخل الإقليم. وقد تعقد الموقف – كما أسلفنا – بالعوامل الخارجية؛ مثل الدور الليبي والعامل التشادي وانتشار الأسلحة والأزمات البيئية والاستقطاب الحزبي الذي عمق الاستقطاب العرقي المحلي. وقد كان المطلوب من الحكومة المركزية والقوى الفاعلة في دارفور أن تتعاون مبكراً في اقتراح حلول جذرية لهذه

الاستقطابات والمشكلات، وخاصة إيجاد حل لمشكلات الرحل، والوصول إلى حل توافقي لقضية الحيازة القبلية للأرض، بما يحفظ حقوق الجميع.

ويتطلب الأمر كذلك معالجة للوضع القائم الذي أوجد "دويلات" من السلطنات القديمة أو المجموعات القبلية التي ظل كل منها يقاوم الخضوع لأي سلطة مركزية، سواءً من الإقليم أو خارجه، وظلت تستعين بلاعبين من خارج الإقليم وخارج السودان للحفاظ على استقلالها، وتضرب بعض هؤلاء الحلفاء ببعض. وقد لعبت قوة الدولة وحيادها النسبي بين الأطراف المتنافسة الدور الأكبر في الفترات التي شهدت استقراراً نسبياً في الإقليم، وتزامن هذا أحياناً مع وجود أطر تضمن لأهل دارفور مشاركة في الشأن العام عبر الأحزاب التي يدعمونها.

وقد شهد الإقليم أزمة مزدوجة في الآونة الأخيرة؛ فمن جهة تحول الاستقطاب الحزبي وقصر النظر بين قيادات الأحزاب في العهود الديمقراطية إلى عامل سلبي عمق الانقسامات داخل الإقليم. ومن جهة أخرى، فإن إغلاق قنوات التمثيل في عهود الدكتاتورية أو ظهور بوادر انحياز من قبل الدولة لطرف دون آخر أو الأمرين معاً -كما حدث في عهد ثورة الإنقاذ- كان يؤدي إلى تفجير الصراع. وقد كان الإشكال الأكبر في الأزمة التي تفجرت أخيراً ليس في الأزمة ذاتها، وإنما في طريقة معالجتها؛ فمعظم النقد ينصب حالياً على أسلوب التصدي للتمرد عبر استخدام تكتيكات عسكرية يقع ضررها الأكبر على المدنيين، مثل القصف الجوي أو استخدام المليشيات

القبلية غير المنضبطة. ذلك أن هذه الإجراءات لم تنجح في حسم التمرد، بل بالعكس، زادته اشتعالاً وخلقت مشكلات جديدة في الإقليم والبلاد.

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الحالية كانت مسؤولة عن تفجر الأزمة بسبب سياساتها الإقصائية. وقد فسرت هذه السياسات على أنها ذات بواعث عرقية وليس هذا صحيحاً تماماً؛ لأن من طبائع الاستبداد إقصاء الجميع. وعلى سبيل المثال، فإن الحكومة الحالية التي تزعم أنها إسلامية التوجه لم تتردد في إقصاء الإسلاميين الموالين لها في السابق، وعلى رأسهم الشيخ حسن الترابي نفسه، حين تحدوا سلطتها.

لهذا، فإن الحل الشامل للأزمة لابد أن يكون ذا شقين: الأول يتطلب إقامة سلطة مركزية ذات طابع ديمقراطي مفتوح، والثاني يرسي أسس المشاركة في هذه السلطة بحسب معادلة تجعل الكفاءة والتمثيل الحقيقي لطوائف الشعب المختلفة هي الأسس التي يتم على أساسها الاختيار. من الناحية النظرية حددت كل من اتفاقية السلام الشامل (التي أنهت الحرب في الجنوب عام 2005) واتفاقية سلام دارفور مبادئ عريضة تصلح -إذا تم احترامها- لإرساء أسس توافق سوداني. وليست القضايا الخلافية المتبقية في شأن دارفور بمستعصية على الحل إذا وجدت الإرادة السياسية.

ربما يكون الخلل الأكبر في اتفاقية دارفور أنها أجلت المصالحة بين أهل دارفور إلى ما بعد تنفيذ الاتفاق، في حين أن الصراع بين أهل دارفور هو أساس المشكلة. صحيح أن الحكومة استغلت الصراع وفاقمته بسياساتها الرامية إلى ضرب أهل دارفور بعضهم ببعض، ولكن يبقى أن هذا الخلاف

حقيقي وغير مصطنع، وهو سابق على الأزمة الحالية. من هذا المنطلق، فإن إيجاد صيغة معالجة جذرية لهذا الخلاف لابد أن يحظى بأولوية. ذلك أن نصوص هذه الاتفاقية وغيرها تستصحب وحدة أهل دارفور، كما هو الحال حين تتحدث عن تمثيل أهل دارفور في الحكومة المركزية أو وظائف الدولة. ولكن إذا كان بعض أهل دارفور عدواً لبعضهم الآخر، فإن اختيارهم للمناصب قد يصبح المشكلة لا الحل، تماماً كما أصبح الحكم الإقليمي في السابق هو باب الأزمة.

إن ما حدث في دارفور بدأ بتصدير أزمة تشاد إلى ذلك الإقليم، وانتهى بتصدير مشكلة دارفور إلى باقي السودان ومنه إلى العالم. ولابد أن يبدأ الحل بالعودة إلى جذور المشكلة، أي إصلاح ذات البين بين أهل دارفور، وإعادة الأمور في تشاد إلى نصابها أو عزل المشكلة التشادية عن الوضع في دارفور.

ولكن الإشكال يتمثل في أن إعادة مارد دارفور إلى قمقمه قد لا يكون بنفس سهولة إخراجه منه؛ فقد تم الآن تدويل المشكلة، خاصة عبر المحكمة الدولية التي يصعب التحكم في أعمالها أو وقفها. فكما نشهد في حال المحاكم التي أنشئت للبوسنة ورواندا، فإن هذه المحاكم ماتزال تعتقل وتحاكم المتهمين حتى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انتهاء الصراع في تلك البلدان، وقد تظل تعمل لعقود قادمة.

لهذا السبب فقد أصبح دور المجتمع الدولي واللاعبين الإقليميين مهماً، خاصة وأن الاتجاه السائد يميل إلى تغليب التدخل الدولي عبر نشر القوات الأممية على حساب الوصول إلى توافق بين السودانيين، وهو توجه فرضه

تشدد الأطراف المعنية وتشرذم الحركات المتمردة. ولكن لا بديل عن التوصل إلى حل توافقي بين السودانيين إذا أريد التوصل إلى حل ناجع لهذه الأزمة. وهذا يستدعي من فريق الوساطة الدولي التركيز على الحل الداخلي عبر التفاوض بدلاً من التركيز على التحرك الدولي من محاكمات ونشر قوات وغير ذلك مما يعقد المسألة أكثر مما يسهل الحل.

الهوامش

1. الأرقام المتداولة هي عبارة عن تقديرات يقول أصحابها إن التوصل إليها تم عبر أساليب علمية، ولكنها تظل موضع جدل. على سبيل المثال نجد منظمة أطباء بلا حدود قدرت عدد الضحايا على أساس استجواب النازحين في أربعة معسكرات، ثم أضافت معدل الوفيات من المرض والأسباب الأخرى، ثم عممت النتائج على كل دارفور على أساس أن خمسة بالمائة من النازحين يموتون قبل الوصول إلى المعسكرات. وعلى هذا الأساس قدرت المنظمة عدد القتلى في حزيران/ يونيو 2004 بمائة وخمسين ألفاً. وكانت منظمة العون الأمريكي قد قدرت الضحايا في أيار/ مايو 2004 بثمانين ألفاً معتمدة على تقديرات مماثلة، بيما كانت الأمم المتحدة ترى وقتها أن عدد القتلى كان ثمانية آلاف، انظر:

Gerard Prunier, *Darfur: The Ambiguous Genocide* (London: Hurst & Company, 2007), 148-52.

وعلى الأسس نفسها، فإن لجنة اللاجئين الأمريكية قدرت في تقرير صدر عام 2001 عدد القتلى في حرب الجنوب حتى ذلك الوقت بمليوني قتيل (من الحرب والمجاعات والأمراض) وأربعة ملايين نازح، إضافة إلى 460000 لاجئ خارج السودان، انظر:

US Committee for Refugees, *Refugee Reports* vol. 22, no. 4 (April-May 2001): 3-5.

2. انظر:

Mahmood Mamdani, "The Politics of Naming: Genocide, Civil War, Insurgency," *London Review of Books* vol. 29, no. 5 (March 8, 2008), at: www.lrb.co.uk/v29/no5/mamd01_.html (accessed on 11/03/2008).

3. انظر:

Elizabeth Rubin, "How Sudan Was Brought to Court," *Time* (July 8, 2008).

4. Ibid.

5. انظر:

"ICC Prosecutor presents case against Sudanese President, Hassan Ahmad AL BASHIR, for genocide, crimes against humanity and war crimes in Darfur," July 14, 2008, at: http://www.icc-cpi.int/press/pressreleases/406.html (accessed on 11/28/2008).

6. محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية (كامبريدج: دار كامبريدج للنشر، 2000)، ص337-388.

7. مقابلة مع جبريل إبراهيم، القيادي في حركة العدل والمساواة، لندن، 27 آب/ أغسطس 2008. ومقابلة هاتفية مع علي الحاج محمد، نائب الأمين العام للمؤتمر الشعبي المعارض، والمقيم حالياً في ألمانيا، 2 أيلول/ سبتمبر 2008.

8. عمر الطيب، «الجذور التاريخية لأزمة دارفور»، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3601000/3601730.stm (accessed on 16/06/2008);

وانظر أيضاً:

Julie Flint and Alex de Waal, *Darfur: A Short History of a Long War* (London: Zed Books, 2005), 20-26.

9. انظر:

Julie Flint, "Darfur's Armed Movements," in Alex de Waal (ed.) *War in Darfur and the Search for Peace* (London: Justice Africa, 2007), 142-3.

10. ميلاد حنا، «السودان في مفترق طرق، فلنتحرك معاً»، صحيفة الأهرام (القاهرة: 5 حزيران/ يونيو 2001). يعتقد جبريل ابراهيم أن إبعاد أمين بناني نيو كان لعوامل شخصية ولم يكن له تأثير كبير على الصراع، وإنما كان التأثير الأكبر للانشقاق داخل النظام واتهام العديد من الدارفوريين بدعم المنشقين. مقابلة مع جبريل إبراهيم، مصدر سابق.

11. انظر:

Ahmed Kamal El-Din, "Islam and Islamism in Darfur," in Alex de Waal (ed.), op. cit., 99-111.

12. Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 92-93.

13. Ahmed Kamal El-Din, op. cit., 104-107.

انظر كذلك مقابلة مع أبوبكر حامد نور عبدالرحمن، أحد معدي الكتاب، متوافرة على موقع حركة العدل والمساواة الإلكتروني:

http://www.sudanjem.com/sudan-alt/arabic/books/interview.htm (accessed on 30/4/2008)

14. Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 93.

15. Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 68-9.

16. انظر:

Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 66-76; Julie Flint, op. cit., 150-172.

17. Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 70-76.

18. Ibid., 81-82.

19. Julie Flint, op. cit., 149, 162-3.

20. مجموعة الأزمات الدولية، «ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة»، (بروكسل: 25 آذار/ مارس 2004)، ص22.

21. انظر:

Gerard Prunier, op. cit., 94-95; Julie Flint, op. cit., 142; http://www.sudanjem.info/index.php?do=article&id=1336

22. انظر كتاب **دارفور... الحقيقة الغائبة**، بدون مؤلف، منشور على موقع:
http://sudane4ever.com/vb/showthread.php?t=9607
وهو مختلف عن كتاب يحمل العنوان ذاته، صدر في عام 2006 عن المركز السوداني للخدمات الصحفية، ويتوافر على موقع المركز:
http://arabic.smc.sd/armain/artopic/?artID=26131
النص الأول يعبر عن وجهة نظر الإسلاميين المعارضين، والثاني يعكس وجهة نظر الحكومة. ويلقي الأول باللوم على والي غرب دارفور محمد أحمد الفضل الذي عين في عام 1994 بعد تقسيم الإقليم إلى ثلاث ولايات، وخاصة قراره بتعيين أمراء عرب في دار مساليت، مما فجر الصراع بين الطرفين. ويحتوي الكتاب على تفاصيل جهود أبناء دارفور لاحتواء الأزمة والمذكرة التي رفعوها لرئيس الجمهورية في مطلع عام 1999 بعد تفجر صراع دام في دار مساليت، وحددوا فيها أسباب الأزمة ومقترحات لحلها.

23. Gerard Prunier, op. cit., 75.

24. **دارفور... الحقيقة الغائبة**، مرجع سابق.

25. Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 72-81.

26. Ibid., 97-98.

27. **دارفور... الحقيقة الغائبة**، مرجع سابق.

28. مصطفى عثمان إسماعيل، «كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟»، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 10469 (لندن: 28 تموز/ يوليو 2007).

29. **دارفور... الحقيقة الغائبة**، مرجع سابق؛ وانظر أيضاً:
Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 36-41.

30. Gerard Prunier, op. cit., 99-117.

31. هيومان رايتس ووتش، «دارفور المدمرة: تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات المليشيا في غرب السودان»، مجلد 6 (أ)، (نيويورك: مايو/ أيار 2004)، ص37.

32. حول خلفيات تحول الدولة السودانية من حكَم إلى طرف في النزاع، انظر:

Abdelwahab El-Affendi, *For a State of Peace: Conflict and the Future of Democracy in Sudan* (London: Centre for the Study of Democracy, 2002).

33. محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص342-345؛ وانظر أيضاً:

Gerard Prunier, op. cit., 2-3.

وكذلك: ألان ثيوبولد، «التركيبة الإثنية في دارفور»، ترجمة: فؤاد عكود، في كتاب **السلطان علي دينار**، أركاماني، مجلة **الأنثروبولوجيا**، العدد 3، آب/ أغسطس 2002، انظر:

http://www.arkamani.org/vol_3/anthropology_vol_3/darfur_tribes.htm (accessed on 6/25/2008).

34. محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 348.

35. انظر:

M. W. Daly, *Darfur's Sorrow: A History of Destruction and Genocide* (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 5-12; Gerard Prunier, op. cit., 1-8; "Sudan Geography," *Country Studies* at: http://www.country-studies.com/sudan/geography.html (accessed on 17/06/2008).

36. محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص348.

37. سيد أحمد علي عثمان العقيد، **دارفور والحق المر: الماضي- الحاضر- المستقبل** (القاهرة: الدار العربية للنشر، 2006)، ص11-20.

38. محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص349-351.

39. Gerard Prunier, op. cit., 2-8.

40. انظر:

R. S. O'Fahey and J. L. Spaulding, *Kingdoms of the Sudan* (London: Methuen, 1974), 109-121.

وانظر أيضاً: سيد أحمد علي عثمان العقيد، مرجع سابق، ص38-44، وص57-63.

41. يعتبر كتاب أوفاهي وسبولدنج R. S. O'Fahey and J. L. Spaulding, op. cit. أحد المراجع الأساسية لتاريخ ممالك دارفور. إضافة إلى ذلك، فإن كتاب سيد أحمد علي عثمان العقيد، مرجع سابق، محاولة لتوثيق إضافي لفترة حكم علي دينار وصراعه مع الحكم البريطاني في السودان، يراجع أيضاً:

Rex O'Fahey, *State and Society in Darfur* (London: Hurst and Company, 1980).

42. انظر:

R. S. O'Fahey and J. L. Spaulding, op. cit.,121-140; M. W. Daly, op. cit., 20-23; Hassan Ahmed Ibrahim, "The Strategy, Responses and Legacy of the First Imperialist Era in Sudan, 1820-1885," *The Muslim World* vol. 91 (Spring 2001): 209-227.

43. Hassan Ahmed Ibrahim, op. cit., 212.

44. نعوم شقير، **تاريخ السودان**، تحقيق محمد إبراهيم أبوسليم (بيروت: دار الجيل، 1981)، ص274–280.

45. M. W. Daly, op. cit., 38-38, 48؛ و نعوم شقير، مرجع سابق، ص287.

46. M. W. Daly, op. cit., 71-72.

47. نعوم شقير، مرجع سابق، ص718–720.

48. سيد أحمد علي عثمان العقيد، مرجع سابق، ص74–76؛ و M. W. Daly, op. cit., 81.

49. M. W. Daly, op. cit., 74-75.

50. Ibid., 88-92.

51. سيد أحمد علي عثمان العقيد، مرجع سابق، ص81–84؛ وكذلك:
M. W. Daly, op. cit., 89-91.

52. سيد أحمد علي عثمان العقيد، مرجع سابق، ص93-101.

53. المرجع السابق، ص105-120.

54. M. W. Daly, op. cit., 95-104.

55. Ibid., 87-108.

56. سيد أحمد علي عثمان العقيد، مرجع سابق، ص181-221.

57. المرجع السابق.

58. المرجع السابق، ص281-287.

59. M. W. Daly, op. cit., 120-121.

60. Ibid., 102-104. ولمعلومات أوفى حول تاريخ الإسلام في السودان، انظر:
PM Holt, *Holy Families and Islam in the Sudan* (Princeton: Princeton University Press, 1967); PM Holt, *The Mahdist State in the Sudan* (Oxford: The Clarendon Press, 1970).

وكذلك: محمد سعيد القدال، **الإمام المهدي محمد أحمد بن عبدالله: لوحة لثائر سوداني** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1985)؛ ويوسف فضل حسن وآخرون، **معالم تاريخ الإسلام في السودان** (الخرطوم: دار الفكر، 1983).

61. يقول وزير الخارجية الأسبق مصطفى عثمان إسماعيل: إن 85٪ من سكان دارفور يتبعون الطريقة التيجانية، وهي نسبة قد يكون فيها بعض المبالغة، انظر: مصطفى عثمان إسماعيل، مرجع سابق.

62. نعوم شقير، مرجع سابق، ص805-807.

63. M. W. Daly, op. cit., 78, 139-141.

64. كان المؤلف بحكم دوره في الحركة الطلابية مطلعاً بصورة مباشرة على واقعة مصادرة **مجلة الاتحاد** في صيف عام 1974.

65. انظر:

Gerard Prunier, op. cit., 47-53; Alex de Waal, *Famine That Kills, Darfur, Sudan, 1984–1985* (Oxford: Clarendon Press, 1989).

66. محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص338–341.

67. المرجع السابق، ص340.

68. المرجع السابق، ص361–363.

69. انظر الخريطة المرفقة بهذه الدراسة.

70. انظر:

Jerome Tubiana, "Darfur: A Conflict for Land?" in Alex de Waal (ed.), op. cit., 68-91.

انظر أيضاً: محمد إبراهيم أبوسليم، **الفور والأرض: وثائق تمليك** (الخرطوم: معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، 1975)، ص56-61، وص85-88.

71. مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق.

72. انظر:

Ali Haggar, "The Origins and Organization of the Janjawiid in Darfur," in Alex de Waal (ed.), op. cit., 113-139.

73. Gerard Prunier, op. cit., 42-47, M. W. Daly, op. cit., 71.

74. Gerard Prunier, op. cit., 58-67; Ali Haggar, op. cit., 111-114.

75. Ali Haggar, Ibid., 115-126.

76. انظر:

Roland Marchal, "The Unseen Regional Implications of the Crisis in Darfur," in Alex de Waal (ed.), op. cit, 173-198.

77. Ali Haggar, op. cit., 116-120.

78. انظر:

Sharif Harir, "Arab Belt versus African Belt," in Sharif Harir and Terje Tvedt (eds) *Short-Cut to Decay: The Case of the Sudan* (Uppsala: Nordiska Afrikainstutet, 1994), 149-150.

79. Ibid., 146-147.

80. Ibid., 171-73

81. Gerard Prunier, op. cit., 68-71؛ وعبدالوهاب الأفندي، «تشاد وهشاشة النظام الأفريقي في عهد عودة الاستعمار»، صحيفة **القدس العربي** (لندن: 4 شباط/ فبراير 2008)، ص9.

82. انظر:

Roland Marchal, op. cit., 181-86; Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 88-91.

83. جعفر محمد علي بخيت، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان**، ترجمة: هنري رياض (الخرطوم: المطبوعات العربية، 1987)، ص128-132.

84. M. W. Daly, op. cit., 125-127.

85. انظر:

Abdelwahab El-Affendi, *Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan* (London: Grey Seal Books, 1991), 30-32; Hassan Ahmed Ibrahim, "Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan: A Study of British Policy towards Neo-Mahdism, 1924-1927," *The International Journal of African Historical Studies* vol. 13, no. 2 (1980): 214-239; Awad Al-Sid Al-Karsani, "The Establishment of Neo-Mahdism in the Western Sudan, 1920-1936," *Arican Affairs* vol. 86, no. 344 (July 1987): 385-404.

86. مقابلة هاتفية مع علي الحاج محمد، مصدر سابق.

87. M. W. Daly, op. cit., 207-211.

88. انظر:

Abdelwahab El-Affendi, *Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan* op. cit.,, 108-110.

89. M. W. Daly, op. cit., 223-26; Sharif Harir, op. cit., 157-159.

90. Sharif Harir, op. cit., 158.

91. Ibid., 161.

92. مجموعة الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص6-7.

93. حسين آدم الحاج، «التجمع العربي... ومحاولة إلغاء الآخر في دارفور!» (1-2)، انظر:
http://darfur.free.fr/hu.htm

94. Ali Haggar, op. cit., 130-139.

95. Sharif Harir, op. cit., 145-146.

96. **دارفور... الحقيقة الغائبة**، مرجع سابق.

97. Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 72-73.

98. انظر:

David Hoile, *Darfur in Perspective* (London: European-Sudanese Public Affairs Council, 2005), 15-24.

99. **دارفور... الحقيقة الغائبة**، مرجع سابق؛ ومقابلة هاتفية ثانية مع علي الحاج محمد، نائب الأمين العام للمؤتمر الشعبي المعارض، والمقيم حالياً في ألمانيا، 8 أيلول/ سبتمبر 2008.

100. مقابلة هاتفية مع أحمد كمال الدين، مؤسس اتحاد محامي دارفور، 7 أيلول/ سبتمبر 2008.

101. Gerard Prunier, op. cit., 124-172.

102. انظر:

Rebecca Hamilton and Chad Hazlett, "Not On Our Watch: The Emergence of the American Movement for Darfur," in Alex de Waal (ed.), op. cit., 337-366; Deborah Murphy, "Narrating Darfur: Darfur in the U.S. Press, March-September 2004," in Alex de Waal (ed.), op. cit., 314-336.

103. انظر:

Christopher Marquis and Marc Lacey, "Powell and Annan See Hints of Disaster in Sudan," *The New York Times,* July 1, 2004 at: http://query.nytimes.com/gst/fullpage.html?res=9C06E4D71338F932A35754C0A9629C8B63&sec=&spon=&pagewanted=all (accessed on 21/06/ 2008).

104. Gerard Prunier, op. cit., 127.

105. انظر:

Jaclyn Schiff, "Sudan: U.S. Holocaust Museum Issues First Ever 'Genocide Emergency', *allAfrica.com* July 28, 2004 at: http://allafrica.com/stories/200407280982.html (accessed on 20/06/2008).

106. Hamilton and Chad Hazlett, op. cit, 343-348.

107. Gerard Prunier, op. cit., 148-158; Mahmood Mamdani, op. cit.

108. هيومان رايتس ووتش، مرجع سابق، ص44.

109. انظر:

Office of UN Resident And Humanitarian Co-Ordinator For The Sudan, *Darfur Humanitarian Profile* no. 1, April 1, 2004 at: http://www.humanitarianinfo.org/darfur/uploads/hprofile/2004/apr/1.%20Main%20Reports.pdf (accessed on 20/06/2008).

110. هيومان رايتس ووتش، مرجع سابق، ص44.

111. انظر:

Eric Reeves, "On a Tribunal for 'Ethnic Cleansing' in Darfur," *PostNuke*, March 29, 2004 at: http://www.sudanreeves.org/Sections-req-viewarticle-artid-161-allpages-1-theme-Printer.html (accessed on 21/06/ 2008).

112. انظر:

Office of UN Resident and Humanitarian Co-Ordinator for the Sudan, *Darfur Humanitarian Profile* no. 2, May 1, 2004 at: http://www.Humanitarianinfo.org/darfur/uploads/hprofile/2004/may/1.%20Main%20 Reports.pdf (accessed on 21/06/2008).

113. انظر:

"Annan briefs Security Council on 'grave' situation in Darfur, Sudan," UN News Centre, July 7, 2004, at: http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=11271&Cr=sudan&Cr1= (accessed on 21/06/ 2008).

114. انظر:

Darfur Humanitarian Profile no. 5, August 1, 2004 at: http://www.humanitarianinfo.org/darfur/uploads/hprofile/2004/aug/1.%20Main%20Reports.pdf (accessed on 21/06/2008).

115. Ibid.

116. مصطفى عثمان إسماعيل، «كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟»، الحلقة السابعة، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 10475 (لندن: 3 آب/ أغسطس 2007).

117. انظر:

"ICC issues Darfur arrest warrants," *BBC News*, May 2, 2007 at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/6614903.stm (accessed on 21/06/2008).

118. شملت العقوبات كلاً من اللواء جعفر محمد الحسن قائد القوات المسلحة السودانية بالمنطقة العسكرية الغربية، والشيخ موسى هلال ناظر قبيلة الجلول في شمال دارفور، وآدم يعقوب شانت قائد جيش تحرير السودان، وجبريل عبدالكريم بدري القائد الميداني للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية.

119. «مجلس الأمن يتبنى مشروع قرار فرنسي بشأن دارفور»، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_4399000/4399475.stm (accessed on 6/21/2008).

120. انظر:

"Sudanese regime likened to Nazis," *BBC News* June 5, 2008 at: http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/7436472.stm (accessed on 21/06/2008).

121. «الخارجية: بيان مجلس الأمن غير ملزم للسودان ولا تترتب عليه أية نتائج»، صحيفة **الأيام** (الخرطوم: 18 حزيران/ يونيو 2008).

122. انظر:

Alex de Waal, "Ocampo's Gauntlet to the UN Security Council" SSRC Blog: Making Sense of Darfur, June 11, 2008 at:http://www.ssrc.org/blogs/darfur/2008/06/11/ocampos-gauntlet-to-the-un-security-council/ (accessed on 21/06/2008).

123. «د. مصطفى عثمان متحدثاً عن القرار 1706 في مؤتمر صحفي»، **أخبار اليوم** (12/ 8/ 1427هـ)، انظر:

http://www.akhbaralyoumsd.net/modules.php?name=News&file=print &sid=3822 (accessed on 6/21/2008).

124. انظر:

"Sudanese President Accepts Peacekeeping Package for Darfur, Questions of Size and Strength Remain," Citizens for Global Solutions, January 5, 2007, at:http://www.globalsolutions.org/issues/sudanese_president_accepts _peacekeeping_package_darfur_questions_size_and_strength_remain(acce ssed on 21/06/2008).

125. «السودان يقبل بنشر أكبر قوة سلام في العالم بدارفور تحت الفصل السابع»، صحيفة **الشرق الأوسط**، العدد 10474 (لندن: 2 آب/ أغسطس 2007).

126. انظر:

International Crisis Group, "Darfur's New Security Reality," *Africa Report* no. 134 (November 26, 2007): 23.

127. انظر:

"Editorial: The Genocide Continues," *The New York Times*, June 17, 2008.

128. انظر:

Amnesty International, "Sudan- UNAMID Update: Time for Effective Action," February 7, 2008 at: http://www.amnesty.org/ en/library/asset/AFR54/007/2008/en/AFR540072008en.html (accessed on 6/ 22/2008). Human Rights First, "UNAMID Deployment on the Brink," *Joint NGO Report* (December 2007): 3-9.

129. انظر:

Darfur Mission Deployment Slowed by Deteriorating Security, Harsh Conditions, Security Council, Department of Public Information, News and Media Division, New York, May 14, 2008 at: http://www.un.org/News/Press/docs/2008/sc9330.doc.htm (accessed on 22/06/2008).

130. Human Rights First, op. cit., 9.

131. مصطفى عثمان إسماعيل، «كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟» الحلقة السابعة، مرجع سابق.

132. هيومان رايتس ووتش، مرجع سابق، ص44-51.

133. انظر:

Michael Abramowitz, "U.S. Promises on Darfur Don't Match Actions," *The New York Times* October 29, 2007, A01 at: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/10/28/AR2007102801704. html (accessed on 22/06/ 2008).

134. Gerard Prunier, op. cit., 139.

135. Ibid., 139-140.

136. Michael Abramowitz, op. cit.

137. محمد جمال عرفة «الذريعة "الإنسانية" بدل "أسلحة الدمار".. لتفكيك السودان»، انظر:
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2004/07/article13.shtml (accessed on 23/06/2008).

138. انظر:
"Arab activists slam Islamic silence over Darfur atrocities," *Sudan Tribune* June 23, 2008 at: http://www.sudantribune.com/spip.php?article27596 (accessed on 23/06/2008).

139. انظر:
Helene Cooper, "Darfur Collides With Olympics, and China Yields," *The New York Times* April 13, 2007.

140. انظر:
M. W. Daly, op. cit., 271-275; Gerard Prunier, "Darfur's Sudan Problem," at: http://www.opendemocracy.net/node/3909/pdf (accessed on 23/06/2008).

يعترض بعض الدارفوريين على هذا الربط، محتجين على ذلك بأن مطالب أهل دارفور في نصيب أكبر من النفط عبر عنها في مذكرة آذار/ مارس 1999، قبل بدء مفاوضات مشاكوس حول الجنوب. انظر: **دارفور... الحقيقة الغائبة**، مرجع سابق.

141. **دارفور... الحقيقة الغائبة**، مرجع سابق، وانظر أيضاً: مقابلة هاتفية مع أحمد كمال الدين، مرجع سابق.

142. انظر:
Dawit Toga, "The African Union Mediation in the Abuja Peace Talks," in Alex de Waal (ed.), op. cit., 218-219; "The African Union Mission in Sudan: Background and Chronology," at: http://www.amis-sudan.org/history.html (accessed on 6/23/2008).

143. انظر:
"The African Union Mission in Sudan: Background and Chronology," Ibid.

144. Dawit Toga, op. cit., 214-217.

145. حول تفاصيل المفاوضات، والعقبات التي واجهتها، وكيف وصلت إلى ما وصلت إليه، مع المشاكل التي نشأت عنها، انظر:

Alex de Waal, "I will not sign," *London Review of Books* (November 30, 2006); International Crisi Group, "Darfur's Fragile Peace Agreement," *Africa Briefing* no. 39 (Nairobi/Brussels: June 20, 2006); Alex de Waal, "Darfur's Fragile Peace", at: http://www.opendemocracy.net/node/3709/pdf (accessed on 23/06/2008).

.Alex de Waal, "Darfur's Fragile Peace", Ibid. .146

147. من أجل تحليل مفصل للاتفاقية انظر:

International Crisi Group, op. cit., 3-11; Alex de Waal, "I will not sign," op. cit.

يمكن الاطلاع على النص الأصلي للاتفاقية على موقع بعثة الأمم المتحدة في السودان:

http://www.unmis.org/English/2006Docs/DPA_ABUJA-5-05-06-withSignatures.pdf

.International Crisi Group, op. cit., 11-14 .148

149. انظر في هذا الصدد المناظرة بين أليكس دو فال، أحد مهندسي الاتفاقية، وجيرارد برونيير في:

Alex de Waal, "Darfur Peace Agreement: So Near, So Far," at: http://www.opendemocracy.net/democracy-africa_democracy/darfur_talks_3950.jsp (accessed on 23/06/2008); Gerard Prunier, "Darfur's Sudan Problem," op. cit.

وأيضاً بين دو فال وبين جون برندرجاست، أحد كبار المسؤولين في إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون، وأحد الناشطين في حملات دارفور حالياً، في:

"Dueling over Darfur," *Newsweek Web Exclusive* November 8, 2007 at: http://www.newsweek.com/id/69004 (accessed on 6/23/2008).

150. انظر:

International Crisi Group, *Darfur's New Security Reality, Crisis Group Africa Report* no. 134 (November 26, 2007): 21.

151. Ibid.

152. Ibid.

153. «تشاد: المعارك مستمرة للسيطرة على العاصمة»، انظر:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7223000/7223731.stm (accessed on 6/24/ 2008).

154. «البشير يقطع العلاقات الدبلوماسية مع تشاد بعد هجوم المتمردين على الخرطوم»، صحيفة **القدس العربي** (لندن: 11 أيار/ مايو 2008).

155. انظر مقالتي الطيب مصطفى (وهو مدير سابق لوكالة السودان للأنباء ويمت بصلة قرابة للرئيس عمر البشير)، «ظاهرة فرعونية اسمها معمر القذافي»، صحيفة **الانتباهة** (7 و 8 حزيران/ يونيو 2008)، والتي اتهم فيها ليبيا بدعم هجوم المتمردين على العاصمة.

http://alintibaha.sd/index.php?option=com_content&task=view&id=2199&Itemid =108 (accessed on 6/24/2008).

156. انظر السجال بين دو فال وبرندرجاست: "Dueling over Darfur," op. cit.

157. انظر:

International Crisi Group, *A Strategy for Comprehensive Peace in Sudan Crisis Group Africa Report* no. 130 (July 26, 2007).

158. International Crisis Group, *Darfur's New Security Reality*, op. cit. 3-5.

159. Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 85-92.

160. Julie Flint, "Darfur's Armed Movements," op. cit., 142-160.

161. Dawit Toga, op. cit., 244; Julie Flint and Alex de Waal, op. cit., 95-96.

162. International Crisis Group, *Darfur's New Security Reality* op. cit., 21.

نبذة عن المؤلف

عبدالوهاب الأفندي: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ريدينج في بريطانيا عام 1989.

يعمل أستاذاً مشاركاً ومنسقاً لبرنامج "الديمقراطية والإسلام" بمركز دراسات الديمقراطية في جامعة وستمنستر بلندن منذ عام 1998. عمل أستاذاً زائراً بجامعة نورثويسترن في شيكاغو عام 2002، وفي المعهد العالمي للفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية في كوالالمبور عام 2008، وباحثاً زائراً في كلية سانت أنتوني بجامعة أوكسفورد عام 1990، وفي معهد كريستيان ميكلسون في النرويج عام 1995. وكان قد عمل دبلوماسياً في وزارة الخارجية السودانية في الفترة 1990-1997، وتولى إدارة مجلة آرابيا الصادرة في لندن في الفترة 1982-1987.

صدر له كتاب باللغة العربية هو: **الثورة والإصلاح السياسي في السودان** (لندن: منتدى ابن رشد، 1995)؛ والعديد من الكتب باللغة الإنجليزية، عن دار Grey Seal Books في لندن، وهي:

Turabi's Revolution: Islam and Power in Sudan (1991); *Who Needs an Islamic State?* (1991); *Rethinking Islam and Modernity* (2001); *For a State of Peace: Conflict and the Future of Democracy in Sudan* (2002).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
.1	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
.2	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
.3	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
.4	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
.5	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
.6	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
.7	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
.8	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
.9	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
.10	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
.11	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
.12	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

.41	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
.42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
.43	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
.44	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
.45	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
.46	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
.47	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
.48	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
.49	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
.50	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
.51	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
.52	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
.53	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها
.54	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
.55	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
.56	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
.57	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71.	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72.	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73.	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74.	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75.	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76.	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77.	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78.	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
79.	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80.	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81.	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82.	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

112. صفات أمين سلامة — أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113. وليد كاصد الزيدي — الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي — استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115. محمد المختار ولد السعد — عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان — العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117. إبراهيم فريد عاكوم — إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119. إبراهيم عبدالكريم — حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120. لقمان عمر النعيمي — تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121. محمد بن مبارك العريمي — الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122. ماجد كيالي — مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123. حسن الحاج علي أحمد — خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124. سعد غالب ياسين — نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125. عادل ماجد — مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126. سهيلة عبد الأنيس محمد — العلاقات الإيرانية - الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف

127.	ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128.	فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129.	مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130.	محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131.	راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132.	سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133.	محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134.	عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135.	أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136.	محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137.	رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
138.	رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139.	عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 1500 دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى ثلاثة محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.



قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينـــة: ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالـة المـصرفية، يرجى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلـومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae